الوحدة الخامسة

الحديث المردود وأقسامه

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١ – يتعرف على الحديث الضعيف، وأسباب الضعف.

٢ – يدرك العلاقة بين فَقْدِ شروط الصحة وبين أنواع الضعيف.

٣– يقف على الضوابط الحاكمة لقبول أو رد رواية المبتدع، والمدلس.

٤ – يستطيع التمثيل بأحاديث من اجتهاده الخاص.

٥ – يتمكن من المقارنة والتمييز بين الصور والأنواع ذات السمات المتقاربة.

نشاط استهلالي:

من خلال دراستك شروط الحديث الصحيح، حدّد السبب الذي بفقده نتجت أنواع الحديث الضعيف التالية:

النوع	السبب	النوع	السبب
المرسل		المعضل	
المعلق		المزيد في متصل	
الشاذ		رواية المبتدع	
المعل		رواية المجهول	
المرسل الخفي		المنكر	
المدرج		المنقطع	
المتروك		المقلوب	
حديث المختلط		المصحف	

الحديث الضعيف

مسائل الحديث الضعيف:

تعريفه لغة: **(الضعف)**: الوَهَن وعدم القوة، ويسمى: الضَّعْفُ، وَالضُّعْفُ[1].

اصطلاحًا: الحديث الذي فقد شرطًا أو أكثر من شروط القبول، ولم يبلغ أدنى مراتب الحديث الحسن[2].

تفاوت مراتبه:

تتفاوت مراتب الحديث الضعيف بحسب نوع وعدد ما فقد من شروط القبول، تمامًا كما تفاوتت مراتب المقبول بحسب التّمكن من شروط القبول[3].

أسباب الضعف إجمالا:

أولًا: تَخَلّف شرط الاتصال.

ويدخل فيه:

(المعلق- المنقطع - المعضل- المرسل - المدلس - المرسل الخفي- المعنعن).

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٦٢)، والمراد هنا الأول.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨٨)، الاقتراح لابن دقيق العيد (ص١١)، الموقظة (ص٣٣)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص٦٣)، النكت للحافظ (١/ ٤٩١)، تدريب الراوي (١/ ١٩٥).

(٣) المقنع في علوم الحديث (١/ ١٠٣)، النكت لابن حجر (١/ ٤٩٤)، تدريب الراوي (١/ ١٩٧).

ثانيًا: **تَخَلّف شرط الضبط.**

ويدخل فيه:

(المدرج – المضطرب – المقلوب – المصحف – حديث المختلط).

ثالثًا: **تَخَلّف شرط العدالة.**

ويدخل فيه:

(حديث المجهول – حديث الموصوف بالبدعة – المتروك – الموضوع).

رابعًا: **وجود الشذوذ.**

ويدخل فيه:

الشاذ بصوره.

خامسًا: **وجود العلل المؤثرة.**

ويدخل فيه:

المعلول بصوره.

أوهى الأسانيد[1].

هذا البحث نَظِيرُ مَا تقدم فِي أصح الأَسَانِيد، وقد اشتهرت جملة من الأسانيد عُرفت عند العلماء أنها في أوهى المراتب، وعادة ما يُقَيَّد ذلك بإسناد صحابي بعينه، أو بلدة دون غيرها، أو ما شابه؛ فيقال مثلًا: أوهى الأسانيد عن:

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٥٧)، الاقتراح لابن دقيق (ص١١)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٠٥)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٩٥)، تدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٩٨).

الصدِّيق	صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى الدَّقِيقِيُّ، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الطَّيِّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.
علي	عَمْرو بن شِمر، عَن جَابر الجُعْفِيّ، عن الحَارِث الأَعْوَر، عَن علي.
أبي هريرة	السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
ابن مسعود	شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهّ بن مسعود.
أنس	دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ.
عائشة	الحَارِثُ بْنُ شِبْلٍ، عَنِ أُمِّ النُّعْمَانِ الكِنْدِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ.
المَكِّيِّينَ	عَبْدُ اللهَّ بْنُ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ، عَنْ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الخُوزِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
اليَمَانِيِّينَ	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
الشَّامِيِّينَ	مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ المَصْلُوبُ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ.

فائدة الكلام على أوهى الأسانيد:

ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يصلح منها للاعتبار[1].

حكم رواية الحديث الضعيف:

أولًا: شديد الضعف والموضوع: لا تجوز روايته إلا مقرونًا ببيان حاله، إلا عند العارفين بكونه شديد الضعف.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص٤٩٥).

ثانيًا: خفيف الضعف الذي يحتمل أن راويه قد ضبطه، لكن لا يوجد دليل على ذلك: فالمنقول في ذلك عند الأئمة التساهلُ في رواية أحاديث الترغيب والترهيب دون العقائد والأحكام، خاصة إذا لم يوجد في الباب من الصحيح ما يقوم مقامه.

قال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (إِذَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فِي الحَلَالِ وَالحَرَامِ وَالسُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ: تَشَدَّدْنَا فِي الأَسَانِيدِ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَمَا لَا يَضَعُ حُكْمًا وَلَا يَرْفَعُهُ: تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ)[1].

وقال الخطيب البغدادي: (قَدْ وَرَدَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ بَرِيئًا مِنَ التُّهْمَةِ بَعِيدًا مِنَ الظِّنَّةِ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّرْغِيبِ وَالمَوَاعِظِ وَنَحْوُ ذَلِكَ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَتْبُهَا عَنْ سَائِرِ الْمَشَايِخِ)[2].

حكم العمل بالحديث الضعيف[3].

مذاهب العلماء:

الأول: لا يُعمل به مطلقًا؛ لا في الأحكام، ولا في الفضائل[4].

الثاني: يُعمل به في الأحكام والفضائل إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يوجد ما يعارضه[5].

---

(١) الكفاية (ص ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٣٣).

(٣) انظر: الكفاية للخطيب (ص١٣٣-١٣٤)، النكت للزركشي (٢/ ٣٠٨-٣٢٢) النكت للحافظ (٢/ ٨٨٧- ٨٨٨)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٤٩- ٣٥١)، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي (ص٢٥٥-٢٥٦)، منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (ص٢٩١)، تحرير علوم الحديث للجديع (٢/ ١١١٣-١١١٤)، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف لعبد العزيز بن محمد العثيم.

(٤) قاله ابن العربي المالكي، ونسبه ابن سيد الناس في عيون الأثر (١/ ٢٠) إلى يحيى بن معين.

(٥) حُكي ذلك عن الإمام أحمد وأبي داود.

الثالث: يعمل به بشروط[1]:

(١) أن يكون الحديث في الفضائل والمستحبات والمكروهات وما في معناها.

(٢) أن يندرج تحت أصل معمول به؛ بحيث لا يخترع عبادة جديدة ليس لها أصل.

(٣) أن لا يُعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

أشهر المصنفات التي هي مظنة الضعيف:

(١) **كتب العلل، ومنها:**

- (العلل) لعلي بن المديني (تـ: ٢٣٤هـ).
- (العلل) لابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ).
- (العلل) للدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ).

(٢) **كتب الرجال المختصة بذكر الضعفاء وأحاديثهم المنكرة، ومنها:**

- (المجروحين) لابن حبان (تـ: ٣٥٤هـ).
- (الكامل) لابن عدي (تـ: ٣٦٥هـ).
- (ميزان الاعتدال) للذهبي (تـ: ٧٤٨هـ).

(٣) **كتب مؤلفة في أنواع مخصوصة من الضعيف، مثل:**

- (المراسيل) لابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ).
- (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) لابن الجوزي (تـ:٥٩٧هـ).
- (الموضوعات) لابن الجوزي (تـ:٥٩٧هـ).

---

(١) نُسب ذلك إلى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وذكر السخاوي أن هذا مذهب جمهور العلماء. انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي (ص٢٥٦).

المعلق

مسائل الحديث المعلق[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من علَّق الشيء بالشيء؛ أي: ربطه، وجعله معلقًا به[2].

اصطلاحًا: ما حُذِف مِنْ مبدأ إسناده[3] راوٍ فأكثر على التوالي، ولو حذف الإسناد كله.

سبب التسمية: اتصاله من الجهة التي فيها النبي ﷺ فقط؛ فصار كالشيء المعلق.

صوره:

- أن يُحذف جميع السند، ويقال: قال رسول الله ﷺ.
- أن يُحذف كل السند ولا يبقى إلا اسم الصحابي، أو اسم الصحابي والتابعي.
- أن يَحذف المصنفُ من حدَّثَه، ويضيفه إلى من فوقه.

مثاله: قال البخاري: قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُول الله ﷺ يَقُولُ «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ يُكَفِّرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا...»[4].

---

(١) علوم الحديث (ص١٦٧)، رسوم التحديث للجعبري (ص٧٣)، النكت لابن حجر (١/ ٣٢٥)، نزهة النظر (ص٩٨)، فتح المغيث (١/ ٧٥)، تدريب الراوي (١/ ١٢٤)، تحرير علوم الحديث (١/ ٨٥٠).

(٢) مقاييس اللغة (٤/ ١٢٥).

(٣) أي: من جهة المحدث، أو المصنف صاحب الكتاب.

(٤) رقم: (٤١).

وجه كونه معلقًا: أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يدرك الإمام مالكًا، ولا يُتصور أن يروي عنه إلا بواسطة -كأن يروي الحديث عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك- فلما أسقط البخاري شيخه، وروى الحديث مباشرة عن شيخ شيخه صار الحديث معلقًا؛ لأن الحذف حدث في بداية الإسناد.

مثال آخر للمعلق: قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال رسول الله ﷺ: «إنما أنا قاسم وخازن والله يعطي»[(١)].

وجه كونه معلقًا: أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ روى الحديث مباشرة عن النبى ﷺ وحذف الإسناد كله، وهذه إحدى صور تعليق الروايات.

أسباب تعليق الأحاديث:

- أن لا يكون على الشرط الذي ارتضاه المعلِّق لإخراج الحديث في كتابه، مع اشتمال الحديث على بعض الفوائد الداعية إلى تخريجه.
- الاختصار[(٢)].

حكم الحديث المعلق:

المعلق من أنواع المردود في الجملة، وله حالتان:

(١) أن لا نجد له إسنادًا موصولًا: فيبقى على ضعفه؛ لأنه فَقَد شرطًا من شروط قبول الرواية، وهو: شرط الاتصال.

(٢) أن نجد له إسنادًا موصولًا: فحكمه عندها تبعٌ لحكم هذا الإسناد.

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ٨٤)، وقد رواه البخاري موصولًا برقم: (٧١)، من حديث معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) انظر: النكت للحافظ (١/ ٣٢٥)، بتصرف يسير.

حكم المعلقات في الصحيحين:

أولًا: ما ذكره صاحب الصحيح موصولًا في موضع آخر من كتابه: فليس هذا محلًا للبحث؛ لأن الحامل عليه الاختصار.

ثانيًا: المعلقات التي لم يصلها صاحب الصحيح في موضع آخر من كتابه: وهي محل البحث[1]، ولذلك حالات:

- أن يذكره بصيغة الجَزْم؛ مثل: قَال رسول الله، ذَكَر ابن عباس، قال مالك: فهذا حكم من صاحب الصحيح بصحته واتصاله إلى من سمَّاه، وأما باقي الإسناد المذكور فيحتاج إلى بحث ونظر[2].
- ما ذكر بصيغة التَّمريض؛ كـ: قِيل، وذُكر، وحُكي: فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه، بل منه الصحيح والحسن والضعيف، وطريق معرفة ذلك: البحث عن إسناد هذا الحديث، والحكم عليه بما يليقُ[3].

(١) وقد ألف الحافظ ابن حجر في هذه الصورة (تغليق التعليق) وصل فيها هذه المعلقات.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٢٤)، تغليق التعليق (٣/ ١٢-١٣).

(٣) بل منه ما يضعفه البخاري نفسه؛ كما في قوله: ويروى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا يَتَطَوَّع الإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» قال البخاري: (وَلَمْ يَصِحَّ). صحيح البخاري (١/ ٢٩٠).

المنقطع

مسائل الحديث المنقطع[1]:

تعريفه لغة: اسم فاعل من انقَطَعَ، وانقطع الشيء: انفصل بعضه عن بعض[2].

اصطلاحًا: ما سقط من وسطه راوٍ واحد قبل الصحابي[3]، أو أكثر من راوٍ بشرط عدم التوالي[4].

وهو واقع في عبارات جماعة من المتقدمين عامًا في كل إسناد لم يتصل، ثم جرى تخصيصه بما ذكرنا، واستقر عليه الاصطلاح[5].

الفرق بينه وبين المقطوع:

وقع في عبارة جماعة من الأئمة والعلماء إطلاق كل منهما على الآخر، والسياق هو الفارق، ثم استقر الاصطلاح على تخصيص كل منهما بصورة مغايرة:

فالمنقطع: ما فيه سقط بواحد قبل الصحابي، أو أكثر من راوٍ بشرط عدم التوالي.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٧)، علوم الحديث (ص ٢١٣)، التقريب للنووي (ص ٣٥)، الاقتراح لابن دقيق (ص ١٦)، المنهل الروي (ص ٤٦)، الموقظة (ص ٤٠)، النكت للزركشي (٢/ ٥)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٤١)، التقييد والإيضاح (ص ٧٦)، النكت لابن حجر (٢/ ٥٧٢)، نزهة النظر (ص ١٠٢)، فتح المغيث (١/ ١٩٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٥)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٠٩).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٠١).

(٣) لأنه لو كان هذا المحذوف هو الصحابي لكان الحديث مرسلًا؛ بحسب ما استقر عليه الاصطلاح.

(٤) منقطع في موضعين أو أكثر.

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٤).

والمقطوع: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه.

مثاله:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَا تَوَضَّأَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ الله عَلَيْهِ، وَمَا صَلَّى مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأ».

أخرجه البيهقي من طريق: أَيُّوبَ بْنِ النَّجَّارِ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال البيهقي: (كَانَ أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَهُوَ حَدِيثُ: «التَّقَى آدَمُ، وَمُوسَى»؛ فَكَانَ حَدِيثُهُ هَذَا مُنْقَطِعًا)[1].

حكمه:

ضعيف؛ لفقده شرطًا من شروط القبول، وهو: اتصال الإسناد.

(١) السنن الكبرى (١٩٦).

المعضل

مسائل الحديث المعضل[1]:

تعريفه لغة: اسم مَفْعُولٍ من أَعْضَلَ، وأصلُه: المَنْعُ والتضييق، والأمر المُعْضِل: الشَّديد الذي يصعب إصلاحُه وتدارُكُه[2].

اصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، بشرط التوالي.

سبب التسمية: شدة أمره وصعوبة تدارك الخلل فيه؛ لأن الساقط في أقل الأحوال اثنان، بخلاف غيره.

مثاله: قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْخٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ»[3].

هذا الإسناد معضل؛ سقط منه راويان هما: (أبو علقمة) مولى ابن عباس، و(يسار مولى ابن عمر) بدلالة الطريق الآخر الذي أخرجه أحمد موصولًا[4].

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ١٩١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٦)، التقريب للنووي (ص٣٦)، الاقتراح لابن دقيق (ص١٦)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٧)، الموقظة (ص٤٠)، النكت للزركشي (٢/ ١٤)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٤٥)، التقييد والإيضاح (ص٨١)، النكت لابن حجر (٢/ ٥٧٥)، نزهة النظر (ص١٠٢)، فتح المغيث (١/ ١٩٨)، تدريب الراوي (١/ ٢٤٠).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٤٧٤)، الصحاح (٥/ ١٧٦٦)، مقاييس اللغة (٤/ ٣٤٥)، مختار الصحاح (ص٤٣٨)، القاموس المحيط (ص١٣٣٥)، تاج العروس (١/ ٣٠).

(٣) المسند (٤٧٥٦).

(٤) المسند (٥٨١١).

أحمد		وَكِيعٌ	قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى	شَيْخٌ	.....	.....	ابن عمر
أحمد	وُهَيْبُ بن خالد	غَفَّانُ بن مسلم	قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى	أَيُّوبُ بْنُ حُصَيْنٍ	أبو علقمة	يسار	ابن عمر

حكمه: ضعيف؛ بسبب فقده شرطًا من شروط القبول؛ وهو: اتصال الإسناد.

مظانه:

- (الموطأ) للإمام مالك (تـ: ١٧٩هـ).
- (المصنف) لعبد الرزاق (تـ: ٢١١هـ).
- (المصنف) لابن أبي شيبة (تـ: ٢٣٥هـ).

علاقته بالمعلق:

يشتركان في عدم الاتصال، ويجتمعان في بعض صور الانقطاع، ويفترقان في بعضها:

- فيجتمعان إذا كان السقط في بداية الإسناد باثنين أو أكثر.
- ويفترقان في كون السقط في المعلق من مبدأ الإسناد، والمعضل أعم منه[1].

علاقته بالمنقطع: المنقطع هو: ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي، أو أكثر بشرط عدم التوالي، وعند المتقدمين يطلق على كل ما فيه سقط على أي وجه كان.

وعندها يصح إطلاقه على جميع أشكال السقط ؛ فكل معضل منقطع ولا عكس.

وعليه، فإن المعضل داخل في المنقطع بالمعنى الثاني (العام) مباين له بالمعنى الخاص.

(١) انظر: نزهة النظر (ص٩٨).

المرسل

مسائل الحديث المرسل[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من أرسل، وأصله: الإطلاق وعدم المنع؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم:٨٣].

اصطلاحًا: الحديث الذي يرفعه التابعي إلى النبي ﷺ، فيقول: (قال رسول الله ﷺ) ولا يذكر الواسطة بينهما.

ويقع استعماله في تطبيقات كثير من النقاد في كل سقط من الإسناد في أي موضع[2]؛ ومن هذا: (فلان يرسل)، و: (كثير الإرسال)؛ يعني: يروى عمن لم يسمع.

سبب التسمية: أن المُرْسِلَ أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف[3].

صورته: قول التابعي -سواء كان كبيرًا أو صغيرًا-: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، أو نحو ذلك[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٥)، الجامع للخطيب (٢/ ١٩١)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٩)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٠٣)، التقريب للنووي (ص٣٤)، الاقتراح لابن دقيق (ص ١٦)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٤٢)، الموقظة (ص ٣٨)، جامع التحصيل للعلائي (ص ٢٣-٢٤)، النكت للزركشي (١/ ٤٣٩)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٢٩)، التقييد والإيضاح (ص٧٠)، النكت لابن حجر (٢/ ٥٤٠)، نزهة النظر (ص١٠٠)، فتح المغيث (١/ ١٦٩)، تدريب الراوي (١/ ٢١٩).

(٢) انظر: سنن الترمذي، رقم (٣٨٤٦).

(٣) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٣-٢٤).

(٤) انظر: النكت (٢/ ٥٤٣).

مثاله:

حديث طاوس بن كيسان أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَّ بَعَثَنِي بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَنِي»[(١)].

وجه الإرسال: (طاوس) تابعي لم يدرك النبي ﷺ[(٢)].

حكمه:

ضعيف؛ لفقده شرطًا من شروح قبول الحديث، وهو: اتصال الإسناد.

سببه ضعفه:

الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون التابعي سمع الحديث من تابعي آخر[(٣)] فأسقطه مع الصحابي؛ فليس متيقن أن المحذوف هو الصحابي.

مرسل الصحابي:

صورته: أن يسمع الصحابي حديثًا من صحابي آخر، فيرويه مباشرة عن النبي ﷺ دون ذكر الواسطة[(٤)].

سببه: صغر السن، أو تأخر الإسلام، أو غيابه عن الواقعة.

ومن هذا النوع: بعض أحاديث صغار الصحابة؛ كابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما.

مثاله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ رخص لهن»[(٥)] أي: للحُيَّض في ترك طواف الوداع بعد أن طُفْن طواف الإفاضة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٤٣٧).

(٢) انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٥٠٠).

(٣) وبوب لذلك ابن الصلاح (ص٦٩٠): (النوع السابع والستون: رواية التابعين بعضهم عن بعض).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (٢١١).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٦١)

وجه كونه مرسلًا: أن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ؛ فقد أخرج النسائي عن طاوس أنه سمع ابن عمر يُسأل عن النساء إذا حضن قبل النفر، وقد أفضن يوم النحر؟ فقال: إن عائشة كانت تذكر «أن رسول الله ﷺ رخص لهن»[(١)].

حكمه: صحيح وحجة، وهو في حكم الموصول المسند؛ لأن الأصل رواية الصحابة عن بعضهم، والجهالة بالصحابة لا تضر؛ لأنهم كلهم عدول[(٢)].

تتمات:

- من سمع من النبي ﷺ وهو كافر ثم أسلم بعد موته، وحدث بما سمعه؛ كالتَّنُوخِيِّ رسول هرقل: فحديثه ليس بمرسل، بل هو موصول اتفاقًا، وإن كان راويه معدودًا من التابعين[(٣)].
- من رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئًا: فهذا له شرف الصحبة لا حكمها في الرواية؛ فحديثه من قبيل المرسل ولا يعد متصلًا، لكنه بمنزلة روايات كبار التابعين؛ كجعدة بن هبيرة المخزومي[(٤)].

أشهر المصنفات فيه:

- (المراسيل) لأبي داود (تـ: ٢٧٥هـ).
- (المراسيل) لابن ابي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ)
- (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) للعلائي (تـ: ٧٦١هـ).

(١) السنن الكبرى (٤١٨٤)، وينظر: فتح الباري (٣/ ٥٨٩).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١١).
(٣) راجع: فتح المغيث (١/ ١٧٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٢٠).
(٤) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٢٤).

المدلَّس

مسائل الحديث المدلس[1]:

تعريف التدليس لغة: من (الدَّلَس)، وهو: الظلمة، ويعني: إخفاء العيب وإيهام السلامة[2].

اصطلاحًا: إخفاء عَيْبٍ في الإسناد، وتَحسين ظاهره.

أقسام التدليس:

التدليس باعتبار السقط من الإسناد قسمان:

- تدليس الإسناد (وهو المراد عند إطلاق التدليس).
- تدليس الشيوخ.

القسم الأول: تدليس الإسناد:

لتدليس الإسناد أقسام عدة:

أولًا: تدليس في مبدأ الإسناد، وله صور:

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣)، الكفاية (ص٣٥٥)، التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٥)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٠)، التقريب للنووي (ص٣٩)، الاقتراح لابن دقيق (ص ٢٠)، المنهل الروي (ص ٧٢)، الموقظة (ص ٤٧)، النكت للزركشي (٢/ ٦٧)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٨٣)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٥٤)، التقييد والإيضاح (ص ٩٥)، التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي (ص١١)، النكت لابن حجر (٢/ ٦١٤)، نزهة النظر (ص ١٠٣)، فتح المغيث (١/ ٢٢١)، تدريب الراوي (١/ ٢٥٦)، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص٢٠)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٥٢).

(٢) لسان العرب (٦/ ٨٦).

(١) أن يسمع الراوي بعض حديث شيخه بواسطة، ثم يحذف الواسطة بينه وبين شيخه، ويروي عن الشيخ مباشرة بصيغة لا تضطره إلى الكذب؛ فيقول -مثلًا-: (عن الزهري)، أو: (قال الزهري).

مثاله: حديث مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: هَلْ أَنْتَ مُخْبِرِي كَيْفَ كَانَ قَتْلُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟... الحديث[١].

قَالَ هِشَام بن عمار: (فجهدت بمحمد بن عيسى الْجهد أَن يَقُول: حَدَّثَنَا ابْن أبي ذِئْب فَأبى أَن يَقُول إِلَّا: عَن ابْن أبي ذِئْب)[٢].

قال ابن حبان: (لم يسمعهُ من ابن أبي ذِئْب؛ سَمعه من إِسْمَاعِيل بن يحيى ابن عبيد الله التيمي، عَن ابن أبي ذِئْب؛ فدلس عَنهُ، وَإِسْمَاعِيل واه)[٣].

هِشَامُ بن عمار	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى	.....	ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ	الزُّهْرِيُّ	ابْنُ الْمُسَيِّبِ
هِشَامُ بن عمار	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى	إِسْمَاعِيلُ بن يحيى	ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ	الزُّهْرِيُّ	ابْنُ الْمُسَيِّبِ

(٢) **تدليس العطف:**

صورته: أن يقول الراوي: (حدثنا فلان وفلان) وهو سمع الحديث من الأول، ولم يسمع من الثاني.

مثاله: أسند الحاكم (أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ هُشَيْمٍ اجْتَمَعُوا يَوْمًا عَلَى أَنْ لَا يَأْخُذُوا مِنْهُ التَّدْلِيسَ، فَفَطِنَ لِذَلِكَ؛ فَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ يَذْكُرُهُ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

---

(١) تاريخ المدينة لابن شبة (٤/ ١١٥٧).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٥٣)، وانظر: التاريخ الكبير (١/ ٢٠٣)، الكامل (٧/ ٤٨٨).

(٣) الثقات (٩/ ٤٣).

فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لَهُمْ: هَلْ دَلَّسْتُ لَكُمُ الْيَوْمَ؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مُغِيرَةَ حَرْفًا مِمَّا ذَكَرْتُهُ، إِنَّمَا قُلْتُ: حَدَّثَنِي حُصَيْنٌ، وَمُغِيرَةُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ لِي)[1].

(٣) **تدليس السكوت ويُسمَّى: (تدليس القطع):**

صورته: أن يقول الراوي: (حدّثنا) أو: (سمعتُ) ثم يسكت، وينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة أو قتادة، أو أي شيخ من الشيوخ، موهمًا بذلك أنه قد سمع الحديث منه.

مثاله: قال ابن سعد: (عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ كان يدلس تدليسًا شديدًا وكان يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش)[2].

ثانيًا: **تدليس في وسط الإسناد؛ وهو: تدليس التسوية.**

صورته: أن يروي حديثًا عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يروي هذا الحديث عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه عن الثقة الثاني بلفظ محتمل؛ فيسوي ويجود الإسناد كله بالثقات.

مثاله: حديث: «لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعرِفوا عُقْدَةَ رأيِهِ».

قَالَ أَبو حاتم الرازي: (هَذَا الحديثُ لَهُ علَّةٌ قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا: رَوَى هذا الحديثَ عُبَيدُ الله بنُ عَمْرٍو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وعُبَيدُ الله بنُ عمرو كنيتُهُ أَبُو وَهْب، وَهُوَ أَسَدِيٌّ، فكأنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد كنَّى عُبَيدَ الله بْنَ عَمْرٍو، ونَسَبه إِلَى بَنِي أَسَد؛ لِكَيْلا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ إسحاقَ ابنَ أَبِي فَرْوَةَ مِنَ الوسَطِ لا يُهتَدَى لَهُ)[3].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٠٥)، وانظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦١٧).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢١٣).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٠-٢٥١)، وانظر: التقييد والإيضاح (ص٩٦).

بَقِيَّةُ بن الوليد	أَبُو وَهْب الأَسَدِيُّ	.....	نَافِعٌ	ابنُ عمر
بَقِيَّةُ بن الوليد	عُبَيدُ الله بنُ عمرو (أَبُو وَهْب الأَسَدِيُّ)	إسحاقُ بنُ أَبِي فَرْوَة	نَافِعٌ	ابنُ عمر

القسم الثاني: تدليس الشيوخ:

تعريفه: أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو يَنسُبه أو يصفه بما لا يُعرَفُ به؛ كي لا يُعرفَ من هو[1].

مثاله: ما كان يفعله الوليد بن مسلم في روايته عن (عبد الرحمن بن يزيد بن تميم) فيقول: (حدثنا أبو عمرو، عن الزهري).

يوهم أنه الأوزاعي، وكلاهما -الأوزاعي وابن تميم- يرويان عن الزهري، والأوزاعي إمام ثقة حجة، وابن تميم منكر الحديث[2].

ومما يلحق بتدليس الشيوخ:

تدليس البلدان:

صورته: أن يَروي الراوي عن شيخ سمع منه، لكنه يذكر مكان التحديث بصورة تجعل السامع يتوهمه مكانًا آخر.

مثاله: أن يقول الراوي المصري: (حدثنا فلان بحلب) يقصد به موضعًا بمصر، إلا أن السامع يتوهم أنه رحل إلى الشام وسمع بها.

وهذا النوع مكروه؛ لأن فيه إيهام الرحلة في طلب الحديث، بخلاف الواقع.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣٢).

(٢) المجروحين لابن حبان (١١/ ٢٠).

الأغراض الحاملة عليه: الأغراض الحاملة على التدليس متعددة، وتختلف باختلاف كون المدلس ثقة أو ضعيف، ومن أشهرها:

- الاختصار[(١)].
- التفنن في العبارة: تجنبًا لتكرار الأسانيد، وممن فعله البخاري؛ أحيانا يقول: حدثنا محمد بن خالد، وأحيانا يقول: حدثنا محمد -دون أن ينسبه- يقصد: الذهلي.
- ضعف الشيخ: فيُحذف أو يذكر بما لا يميزه؛ لتحسين صورة الحديث[(٢)].
- صغر سِن الشيخ: حيث يكون أصغر من الراوي عنه[(٣)].
- إيهام علو الإسناد[(٤)].
- إيهام كثرة الشيوخ: فتارة يأتي باسمه، وتارة بكنيته، وتارة بصفته، وتارة بنسبته لبلد أو موضع؛ ليوهم الناس أن هؤلاء شيوخ متعددون لا شيخًا واحدًا[(٥)].

حكم التدليس: التدليس مذموم بإطلاق[(٦)]، ولكن يختلف حكمه باختلاف المقصد فيه والحامل عليه:

فتارة يكره؛ كما إذا كان الداعي على إسقاط الراوي صغر سنه، أو كونه نازل الرواية، ونحو ذلك بشرط أن يكون المحذوف ثقة، ولا يؤثر حذفه في تصحيح ما شأنه التضعيف.

---

(١) انظر: النكت (٢/ ١٣٠).
(٢) انظر: التمهيد (١/ ١٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: الاقتراح (ص٢٠).
(٥) المصدر السابق.
(٦) انظر: الكفاية (ص٣٥٧).

وتارة يحرم؛ كما إذا كان المحذوف غير ثقة، فأسقطه الراوي ودلس في الحديث لئلا يعرف حاله، أو أوهم التدليس أنه رجل آخر من الثقات على وَفْق اسمه أو كنيته.

ولذا كان تدليس التسوية أشنع وأقبح أنواع التدليس؛ لما فيه من السقط، والإيهام، وصعوبة إدراكه.

وأحيانا يكون الحامل على التدليس مجرد التفنن، وليس بتدليس على الحقيقة.

حكم رواية المدلس:

الكلام هنا خاص بمن يدلس تدليس الإسناد بصوره؛ لأنه هو المشتمل على السقط في الحقيقة، ولذلك ينبغي التنبه إلى نوع التدليس الذي وُصف به الراوي؛ حتى توضع الأحكام في موضعها.

وللعلماء في هذا الموضع قولان:

الأول: الرد إلا إذا صرح بالسماع[(١)].

الثاني: قبول رواية المدلس بشروط:

- أن لا يكون في الراوي سبب آخر لرد روايته؛ كسوء الحفظ والوهم.
- أن لا يثبت تدليسه في هذه الرواية بعينها.
- أن لا يكون الراوي مكثرًا من التدليس؛ بحيث يغلب على روايته.
- أن لا يكون معروفًا بالتدليس عن الضعفاء[(٢)].

وهذا المذهب الثاني هو الأقرب إلى تطبيقات النقاد رحمهم الله تعالى[(٣)].

---

(١) وهذا هو مذهب الشافعي الذي نص عليه في الرسالة (١/ ٣٧٩)، وانظر: نزهة النظر (ص١٠٤).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٥).

(٣) انظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٧)، الكامل لابن عدي (١/ ١٠٧)، الكفاية للخطيب (ص٣٦٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٣).

كيفية كشف التدليس:

يُعرف التدليس بأحد أمور:

(١) إخبار المُدلِّس عن نفسه أنه دلَّس هذا الحديث بعينه.

(٢) النص من أحد النقاد أن هذا الراوي دلس في هذا الحديث[١].

(٣) أن يوجد في طريق آخر واسطة بين الراوي وشيخه، مع كونه معروفًا بالتدليس.

أشهر المصنفات في التدليس:

- (ذكر المدلسين) للنسائي (تـ: ٣٠٣هـ).
- (المدلسين) لأبي أحمد الحاكم (تـ: ٣٧٠هـ).
- (المدلسين) لأبي زرعة العراقي (تـ: ٨٢٦هـ).
- (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) = (طبقات المدلسين) لابن حجر (تـ: ٨٥٢هـ).

(١) وقد سبقت أمثلة ذلك.

المرسل الخفي

مسائل المرسل الخفي[1]:

تعريفه لغة: (المرسل) اسم مفعول من أرسل، وأصله: الإطلاق وعدم المنع[2].
(الخفي) من الخفاء، وله معنيان مُتَضَادَّانِ؛ فَالْأَوَّلُ: السَّتْرُ، وَالثَّانِي: الْإِظْهَارُ.

واصطلاحًا: أن يروي الراوي عمَّن لم يسمع منه، ممن قد لقيه أو عاصره، بلفظٍ يَحتمل السماع؛ كـ (عن)، و(قال).

سبب التسمية: خفاء أمره وعدم ظهوره؛ لكون الراوي حدث عمن كان يمكن أن يسمع منه؛ فربما اشتبه أمره، بخلاف المرسل الظاهر؛ فإن الانقطاع فيه واضح.

مثاله: حديث الأعمش عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَتْ دِرْعُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَرْهُونَةً مَا وَجَدَ مَا يَفْتَكُّهَا حَتَّى مَاتَ».

قال أبو حاتم الرازي: (الأعمش رأى أنس بن مالك يصلى ولم يسمع منه)[3].
وقال علي بن المديني: (الأعمش لم يحمل عن أنس، إنما رآه يخضب، ورآه يصلي؛ وإنما سمعها عن يزيد الرقاشي، وأبان عن أنس)[4].

---

(١) علوم الحديث (ص٤٨٣)، التقريب للنووي (ص٩١)، النكت للزركشي (٢/ ١١٠)، المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٨٧)، التقييد والإيضاح (ص٢٩٠)، النكت لابن حجر (٢/ ٦١٥)، نزهة النظر (ص١٠٤)، فتح المغيث (١/ ٢٢٣)، تدريب الراوي (٢/ ٦٦٣)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٦٤).
(٢) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٠٢، ٣٩٢) لسان العرب (١١/ ٢٨١).
(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦).
(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٥)، وأبان هو: ابن أبي عياش.

حكمه: ضعيف؛ لفقده شرطًا من شروط القبول، وهو: اتصال الاسناد.

كيفية معرفته[1]:

(١) النص من أحد النقاد أن فلانًا لم يسمع من فلان، وإن كانا قد التقيا.

(٢) النص من الراوي أنه لم يسمع من فلان الذي عاصره أو لقيه.

(٣) الوقوف على الراوي الساقط في طرق الحديث الأخرى، مع عدم ثبوت سماع هذا الراوي ممن حدث عنه في حديث صحيح.

الفرق بين التدليس والإرسال الخفي[2]:

يشتركان في أن:

- كل منهما فيه سقط في الإسناد.
- كل منهما فيه خفاء وإيهام ولكن بنسب متفاوتة.

ويفترقان في حقيقة كل منهما:

الإرسال الخفي: رواية الراوي عمن لقيه أو أدركه، ولكنه لم يسمع منه.

والتدليس: رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه.

وهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح، وإن كان الأولون يسمون المرسل الخفي تدليسا أيضًا؛ لما فيه من إيهام السماع.

أشهر المصنفات فيه:

- (التفصيل لِمُبهَمِ المراسيل) للخطيبِ (تـ:٤٦٣هـ).
- (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس) لحاتم العوني.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٨٣)، التقريب للنووي (ص٩٢).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٠٤)، النكت (٢/ ٦١٥).

المعنعن

مسائل الحديث المعنعن[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (عَنْعَن) بمعنى: قال: (عَنْ ، عَنْ).

اصطلاحًا: ما روي بصيغة (عن) ولو في موضع واحد من الإسناد، من غير بيان للتحديث أو السماع... إلخ[2].

سبب استعمال العنعنة في موضع الاتصال:

إيثار العنعنة في موضع السماع شائع لدى الرواة، وكان لهم في ذلك أغراض ومقاصد مقبولة وسائغة.

وأصل ذلك التخفيف، وذلك من عدة جهات[3]:

- التخفيف من كلفة الورق المستعمل لكتابة حديث الراوي بتقليل حجمه.
- التخفيف من وزن الكتب التي كانوا يصحبونها في الأسفار، وفي المذاكرة.
- التخفيف من كلفة الوراقين حين ينسخون لهم الكتب.
- التخفيف والتقليل من الزمن المطلوب للنسخ والمقابلة.

---

(١) الكفاية (ص٢٩١)، علوم الحديث (ص٢٢٠)، التقريب للنووي (ص٣٧)، جامع التحصيل (ص١١٧)، النكت للزركشي (٢/ ٢١)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٢)، التقييد والإيضاح (ص ٨٣)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩)، نزهة النظر (ص١٥٨)، فتح المغيث (١/ ٢٠٣)، تدريب الراوي (١/ ٢٤٤).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩).

(٣) انظر: الكفاية (ص٣٩٠).

ومن ذلك:

أن جرير بن حَازِم اجْتمع هو وَحَمَّاد بن زيد، فَجعل جرير بن حَازِم يَقُول: (حَدثنَا مُحَمَّد، قَالَ: سَمِعت شريكًا، حَدثنَا مُحَمَّد قَالَ: سَمِعت شريكًا... فَجعل حَمَّاد يَقُول: يَا أَبَا النَّضر، عَن مُحَمَّد عَن شُرَيْح، عَن مُحَمَّد عَن شُرَيْح)[1].

مثاله: قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، (**عَنْ**) هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، (**عَنْ**) أَبِيهِ، (**عَنْ**) عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الحَارِثَ ابْنَ هِشَامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَّ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ...»[2]

الاختلاف في عنعنة المعاصر، وشروط قبول العنعنة:

سبب الاختلاف: أن (عن) يحتمل أن تكون مبدلة من (حدثنا) ونحوها مما هو صريح في الاتصال، ويحتمل أن تكون مبدلة من: (أُخْبرت) ونحوها مما هو صريح في الانقطاع.

وقد استقر العمل على: أن العنعنة مقبولة ومحمولة على الاتصال والسماع[3]، ونقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك[4].

وهذا الإجماع إنما هو على قبول الإسناد المعنعن في الجملة، وقد ذكر العلماء لهذا القبول شروطا، منها ما هو متفق عليه، ومنها ما فيه خلاف:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٥٣٦) (٣/ ٧٩).

(٢) رقم: (٢).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٣٤).

(٤) التمهيد (١/ ١٢).

الشروط المتفق عليها:

- عدالة الراوي.
- أن لا يكون الراوي معروفًا بالتدليس.
- أن لا يوجد ما يمنع لقاءه بشيخه الذي روى عنه هذا الحديث.

الشروط المختلف عليها:

- ثبوت اللقاء مع السماع، ولو في حديث واحد[١].
- ثبوت المعاصرة فقط، مع إمكان اللقاء وعدم تعذّره[٢].

الراجح: **الأول** (ثبوت اللقاء مع السماع، ولو في حديث واحد)[٣]؛ ولذلك يحكم النقاد على رواية الراوي عمن عاصره أو لقيه وثبت عدم سماعه منه =بالانقطاع.

ولهذا لما نقل ابن عبد البر الإجماع على قبول الإسناد المعنعن ذكر من جملة شروط ذلك: (وَلِقَاءُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مُجَالَسَةً وَمُشَاهَدَةً)[٤].

وقال الحاكم: (الْأَحَادِيثُ الْمُعَنْعَنَةُ وَلَيْسَ فِيهَا تَدْلِيسٌ، وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى تَوَرُّعِ رُوَاتِهَا عَنْ أَنْوَاعِ التَّدْلِيسِ)[٥].

(١) وهذا منسوب لأحمد بن حنبل وأبي حاتم وأبي زرعة، انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٢).

(٢) وهذا منسوب للإمام مسلم وأبي عبد الله الحاكم، انظر: جامع التحصيل (ص١١٧).

(٣) انظر: جامع التحصيل (ص ١١٦)، نزهة النظر (ص١٥٩)، تحرير علوم الحديث (١/ ١٦٨).

(٤) التمهيد (١/ ١٢).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص٣٤)، وانظر: الكفاية (ص٢٩١).

المدرج

مسائل الحديث المدرج[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (أدرج)، والإِدْراجُ: إدخال شيء في شيء، وستر أحدهما للآخر؛ ومنه: إدراج الميت في القبر[2].

اصطلاحًا: تغيير سياق الإسناد أو المتن، بزيادة ليست منهما.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

هذا الحديث يُدخَلُ فيه ما ليس منه ويستر؛ فيساق مساق الحديث فلا يظهر.

أقسامه[3]:

الإدراج على قسمين:

أولا: مدرج المتن.

صورته: أن يُدخِل الراوي في متن الحديث فقرة ليست منه؛ سهوًا أو عمدًا.

ويستوي في ذلك أن يكون الإدراج في أول المتن أو في وسطه أو في نهايته، وهذا الأخير هو الأكثر وقوعًا في الروايات؛ حيث يكون تعليقًا من الراوي على جملة من

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٧٤)، التقييد والايضاح (ص١٢٧)، نزهة النظر (ص١١٤)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٥٣٥)، فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢٩٦)، تدريب الراوي (١/ ٣١٤)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٢٧٥)، شرح الأثيوبي على ألفية السُّيوطي (١/ ٢٧٣) تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠١١)، أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء (ص ٤١٥).

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٢٧٥) لسان العرب (٢/ ٢٦٨).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٧٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٨٣٢).

الحديث، فيأخذها الرواة عنه ويسوقونها مساق الحديث، مضمومة إليه بلا فصل، ولا بيان.

مثاله: حديث عَبْدِ اللهَّ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهَّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاحُهَا»، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا.

الضمير في: (وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاحِهَا...) عائد إلى عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

طريقة معرفته: يستعان في معرفة المدرج في الروايات بأمور:

- تصريح الصحابي بأنه لم يسمع هذه الجملة من النبي ﷺ[2].
- أن يقع في رواية أخرى ما يفيد انتهاء الرواية المرفوعة قبل هذا القول[3].
- وجود قرينة دالة على ذلك؛ كاستحالة صدور مثله من النبي ﷺ[4].
- أن ينص أحد الأئمة على الإدراج، والحكم في ذلك بغلبة الظن[5].

ثانيًا: مدرج الإسناد:

صورته: أن يزيد الراوي في الإسناد ما ليس منه، أو يدخل إسنادًا في إسناد.

مثاله: حديث عَبْدِ اللهَّ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَرَجَ رسول الله ﷺ مِنْ بَيْتِ سَوْدَةَ، فَإِذَا امْرَأَةٌ عَلَى الطَّرِيقِ قَدْ تَشَوَّفَتْ تَرْجُو أَنْ يَتَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللهَّ ﷺ، فَرَجَعَ رسول الله ﷺ فَدَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ...».

---

(١) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب (١/ ١١٦).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨١٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٨١٥).

(٤) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٦٥)، المدرج إلى المدرج للسيوطي(ص٣٦).

(٥) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٢٩٤) (٩/ ٣٤١)، فتح الباري (٤/ ٤٣٧)، النكت (٢/ ٨١٦).

هذا الحديث رواه إسرائيل بن يونس، عن أَبِي إِسْحَاقَ السبيعي، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ وعبد الله بن حَلامٍ.

أما روايته عن (أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ) فمرسلة بدون ذكر ابن مسعود.

وأما روايته عَنْ (عَبْدِ الله بن حَلامٍ) فعَن ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النبي ﷺ (متصلًا).

لكن عُثْمَانَ بْنَ عُمَرَ لما روى الحديث عن إسرائيل ساق الإسنادين معًا، وأدخل إسناد (أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ) في إسناد (عبد الله بن حَلامٍ) وجعلهما جميعًا عن ابن مسعود عن النبي ﷺ.

وهذا خطأ، وقد رواه على الصواب: عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عن إسرائيل، ورد كل إسناد إلى صورته المحفوظة[1].

عثمان بن عمر	إسرائيل	أَبو إِسْحَاقَ	أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ	ابْنُ مَسْعُودٍ	النبي ﷺ
			عبد الله بن حَلامٍ		
عبيد الله بن موسى	إسرائيل	أَبو إِسْحَاقَ	أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ	.....	النبي ﷺ
			عبد الله بن حَلامٍ	ابْنُ مَسْعُودٍ	

أسباب الإدراج بنوعيه:

أسباب الإدراج كثيرة وبينها تداخل، وأكثرها سببٌ لذكر الموقوف مع المرفوع من الراوي المتقدم، وليست سببًا للإدراج؛ فسببه حقيقة: كون الراوي لم يضبط؛ فأدرج الموقوف بالمرفوع.

فالسبب الرئيس للإدارج هو: الخطأ الناشئ عن عدم ضبط الرَّاوِي.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب (٢/ ٩١٤)، وانظر: نزهة النظر (ص١١٥).

وربما سيقت هذه الكلمة -في الأصل- مع الحديث لغرض صحيح، كما يحصل في أحاديث كثيرة من ذكر الموقوفات عقب الأحاديث المرفوعة؛ كتفسير أو استدلال بالحديث، فيأتي من لا يضبط فيظنها من الحديث؛ فيرويه منسوبا للنبي ﷺ[1].

طريقة معرفته: جمع طرق الرواية، ومقارنتها، واعتبار أحوال الرواة توثيقًا وتجريحًا واتفاقًا واختلافًا؛ فالمدرج راجع في الحقيقة إلى الحديث (المعلل).

حكم الإدراج:

الإدراج علة يعل بِهَا الْحَدِيْث؛ سواء وقع في الْمَتْن أو الإسناد.

فإن كان عن عمد، وقصد به التدليس والإيهام: فهذا حرام، وفاعله ساقط العدالة، وحديثه حديث الكذابين[2].

وأما إن وقع خطأً من الراوي: فإن كَثُر في حديثه فهو موجب للطعن في ضبط الراوي وحفظه، وإن كان قليلًا فهذا داخل في جملة أوهام الرواة، ولا يسلم منها أحد.

المؤلفات في المدرج:

- (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي (تـ:٤٦٣هـ).
- (تقريب المنهج بترتيب المدرج) للحافظ ابن حجر (تـ:٨٥٢هـ)[3].
- (المَدْرَج إلى الـمُدَرج) للسيوطي (تـ:٩١١هـ).

(١) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٥٩، ١٧٣)، علل الدارقطني (١٥/ ٣١٥، ٣٣١)، فتح الباري (١/ ٢٣)، تدريب الراوي (١/ ٣١٨).

(٢) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني (١/ ٣٤٩)، علوم الحديث (ص ٢٧٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٢).

(٣) وهو تلخيص لكتاب الخطيب، مع زيادات عليه.

المضطرب

مسائل الحديث المضطرِب[1]:

تعريفه لغة: اسم فاعل من (اضطرب)، والاضطراب لغة على معان عدة، منها:

- الحركة والاختلاف؛ يقال: (اضطرب الموج) أي: ضرب بعضه بعضًا.
- الاختلال؛ يقال: (اضطرب أمره) أي: اختل[2].

واصطلاحًا: الحديث الذي يُرْوي على أوجهٍ مختلِفة متقاربة في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض.

فيرويه بعض الرواة -مثلًا- مرسلًا، وبعضهم موصولًا عن عائشة، وبعضهم موصولًا عن جابر، وبعضهم موقوفًا على التابعي... إلخ

شروط تحقق الاضطراب:

(١) تساوي الروايات في القوة.

(٢) أن لا يمكن الترجيح لأحد الروايات بوجه قوي ظاهر، فإن أمكن فقد زال الاضطراب؛ وعندها تكون الرواية الراجحة هي الصحيحة، والأخرى غير محفوظة.

وربما أُطلق الاضطراب مع الترجيح إذا كان الترجيح بوجه غير ظاهر.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٦٩)، الاقتراح لابن دقيق (ص٢٢)، رسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري (ص٨٥)، المنهل الروي لابن جماعة (ص ٥٢)، التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٢)، نزهة النظر (ص١١٧)، فتح المغيث (١/ ٢٣٧)، المقترب في بيان المضطرب و الحديث المضطرب دراسة تطبيقية على السنن الأربع =لأحمد بن عمر بازمول، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (١/ ١٩٧).

(٢) لسان العرب (١/ ٥٤٣-٥٤٤).

أقسام الاضطراب، وأمثلته:

أولا: اضطراب في الإسناد، وهذا هو الأكثر الغالب[1].

مثاله: حديث: «خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ شَطْرُ أُمَّتِي الجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ»[2].

هذا الحديث يرويه زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ، وَاخْتُلِفَ عَليه على أوجه:

(١) رواه عبد السلام بن حرب، عن زياد بن خيثمة، عن نَعْمَان بن قُرَّاد، عن نافع، عن ابن عمر.

(٢) ورواه معمر بن سليمان الرقي، عن زياد بن خيثمة ، عن علي بن النَعْمَان ابن قُرَّاد ، عن رجل، عن ابن عمر.

(٣) ورواه شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، واختلف عنه:

أ- فرواه إسماعيل بن أبي الحارث، عن شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، عن نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش، عن أبي موسى الأشعري.

ب- وخالفه غير واحد، عن شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، فقالوا: عن نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

وهذه الأوجه جميعًا ذكرها الدارقطني في العلل، وقال: (والحديث مضطرب جدًا)[3]، ولم يفصل فيه بشيء.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١١٧).

(٢) أخرجه أبو طاهر المخلص في المخلصيات (٢٠٢).

(٣) علل الدارقطني (١٣/ ٢٢٨).

عبد السلام بن حرب		نَعْمَان بن قُرَّاد	نافع	ابن عمر	النبي ﷺ
معمر بن سليمان الرقي	زياد بن خيثمة	علي بن النَعْمَان ابن قُرَّاد	رجل		
شجاع بن الوليد		نعيم بن أبي هند	ربعي	أبو موسى	
				.....	

ثانيًا: اضطراب في المتن.

مثاله: حديثُ فاطمةَ بنتِ قَيْسٍ، قالت سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الزَّكاةِ، فقال: «إنَّ في المالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»[(١)].

قال العراقي: (هذا حديثٌ قدِ اضطربَ لفظُهُ ومعناهُ؛ فرواهُ الترمذيُّ هكذا من روايةِ شَرِيكٍ، عن أبي حمزةَ، عن الشِّعبيِّ، عن فاطمةَ. ورواهُ ابنُ ماجه من هذا الوجهِ بلفظِ: «ليسَ في المالِ حقٌّ سِوَى الزكاةِ»[(٢)] فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التأويلَ)[(٣)].

سبب ضعف الحديث المضطرب:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم ضبط الراوي وحفظه.

أشهر المصنفات في الاضطراب:

- (المقترب في بيان المضطرب) للحافظ ابن حجر[(٤)] (تـ:٨٥٢هـ).
- (الحديث المضطرب دراسة تطبيقية على السنن الأربع) لأحمد بازمول.

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٥٩).

(٢) سنن ابن ماجه (١٧٨٩)، بنفس الإسناد.

(٣) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٣).

(٤) فتح المغيث (١/ ٢٣٨).

المقلوب

مسائل الحديث المقلوب[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (قَلَبَ)، ومعناه: تغيير الشيء عن صورته التي كان عليها[2].

اصطلاحًا: إبدال لفظ بغيره، في سند الحديث أو متنه؛ بتقديم، أو تأخير، أو إحلال.

أقسامه: قلب في السند - قلب في المتن.

أولا: القلب في الإسناد، وهو الأغلب، ومن صوره:

(١) إبدال راو بآخر على سبيل التقديم والتأخير.

مثاله: حديث أَبِي صَالِحٍ، عَنِ محمد بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الْعَوَامِدِ»[3].

قَالَ أَبو حاتم: (هَذَا حديثٌ مقلوبٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: ابنُ السَّائِبِ الكَلْبِي، عَنْ أَبِي صالح)[4].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٨٤)، الاقتراح لابن دقيق (ص٢٥)، المنهل الروي (ص٥٣)، الموقظة (ص٦٠)، النكت للزركشي- (٢/ ٢٩٩)، التبصرة والتذكرة (ص١١٥)، التقييد والإيضاح (ص١٣٤)، النكت لابن حجر (٢/ ٨٦٤)، نزهة النظر (ص١١٦)، تدريب الراوي (١/ ٣٤٢)، تحرير علوم الحديث (١/ ١٠٠٤)، شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب لمحمد بن عمر بازمول.

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٩٦).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٩)، والطبراني في كتاب الدعاء (١٣٩٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٤٢٤).

(٢) إبدال راو بآخر ليس في الإسناد أصلًا.

مثاله: حديث يَحْيَى بن سعيد الأنصاري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَن جَابِر: «أَن رسُول الله ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إلى جذع نخلة قبل أن يُوضَعَ الْمِنْبَرُ...»[(١)].

قال أبو حاتم وأبو زرعة: (هَذَا وَهَمٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْن سعيد، عن حَفْص ابن عُبَيد الله بن أنس، عن جابر، عن النبيِّ)[(٢)]. ومن هذا الوجه أخرجه البخاري[(٣)].

ثانيًا: القلب في المتن:

مثاله: حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «زَيِّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ».

هذا الحديث يرويه طَلْحَةُ بن مُصَرف، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عن البراء.

وقد اختلف الرواة على طلحة؛ فرواه منصور بن المعتمر باللفظ المذكور[(٤)]، وخالفه مالك بن مغول فرواه عن طلحة بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم»[(٥)].

أسباب قلب الحديث:

(١) يقع القلب في الحديث عمدًا، والحامل عليه:

- التدليس والكذب، ويقال لمن يتعمد ذلك: (يسرق الحديث).

قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: (جَعْفَر بن عبد الْوَاحِد الهامشي كَانَ مِمَّن يسرق الْحَدِيث ويقلب الْأَخْبَار؛ يَرْوِي المَتْن الصَّحِيح الَّذِي هُوَ مَشْهُور بطرِيق واحد يَجِيء بِهِ من طَرِيق آخر)[(٦)].

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٨٩)، وقال: (لا أعلم يرويه غير سُلَيْمَان بْن كثير).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٦/ ٤٩٨).

(٣) برقم: (٨٧٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤١٧٦).

(٥) المستدرك (٢٠٩٨)، وانظر: شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب لمحمد بازمول (ص٢٤١).

(٦) المجروحين (١/ ٢١٥)، وانظر: الموقظة (ص٦٠).

- الاغراب؛ ليرغب الناس في رواية حديثه الذي لا يوجد عند غيره، وهذا قريب من سابقه.

(٢) **يقع سهوًا**، وهو الأغلب، وقد سبقت أمثلته.

حكم قلب الحديث:

(١) إن كان بقصد التدليس وتصحيح الأحاديث الضعيفة: فهذا حرام، وفاعله كذاب.

(٢) وإن كان بقصد الإغراب وإيهام التفرد: فإنه لا يجوز أيضًا؛ لأنه كذب، وتغيير للحديث، وربما سمعه من لا خبرة له فرواه على الغلط.

(٣) وإن كان للاختبار: فالأقرب أن هذا يختلف باختلاف الأحوال:

- إن كان القصد صيانة الدين بامتحان الرواة؛ ليُعلم الثقة: فلا بأس به.
- وإن كان لشين الشيخ وتنقصه: فالأقرب عدم جوازه؛ والأعمال بالنيات[١].

(٤) وإن كان عن خطأ وسهو: فهو موجب لضعف الحديث، وفاعله معذور ما دام الخطأ قليلًا في رواياته، فإذا كثر ذلك منه: فهذه علامة سوء الحفظ وضعف الضبط.

أشهر المصنفات في الحديث المقلوب[٢]:

- (رافع الارتياب في المقلوب) للخطيب (تـ:٤٦٣هـ)[٣].
- (جزء مفرد في مقلوب المتن) لجلال الدين البلقيني (تـ:٨٢٤هـ)[٤].
- (شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب) لمحمد بن عمر بازمول.

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص٣٩٨-٣٩٩) ففيه قصة عجيبة في هذا المعنى!!

(٢) انظر: شفاء القلوب في معرفة الحديث المقلوب لمحمد بن عمر بازمول (ص٥٩).

(٣) انظر: علوم الحديث (ص٦٢٨).

(٤) انظر: فتح المغيث (١/ ٣٤٦).

المصحف والمحرف

مسائل الحديث المصحف والمحرف[1]:

تعريف المصحف لغة: اسم مفعول من (صحَّف) وَالتَّصْحِيفُ: تَغْيِيرُ اللَّفْظِ.

وَأَصْلُهُ: الْخَطَأُ، والصَّحَفِيُّ: من يُخْطِئُ فِي قِراءَةِ الصَّحِيفَةِ، وبِضَمَّتَيْنِ لَحْنٌ[2].

واصطلاحًا: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارف عليها.

الفرق بين المصحف والمحرف:

للعلماء في ذلك مذهبان:

الأول: المصحف والمحرف مترادفان لمسمًى واحد، وعليه عبارات المتقدمين[3].

الثاني: بينهما اختلاف:

- **المصحف:** ما كان الخطأ فيه بتغيير نَقْط الكلمة؛ كأن يجعل الراوي (خبرًا) (خبزًا).
- **المحرف:** خاص بتغيير أحرف الكلمة؛ كقلب (شعبة) (سعيد)[4].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٧١)، المنهل الروي، (ص٥٦)، مشيخة القزويني لسراج الدين القزويني (ص١٠٧)، الشذا الفياح (٢/ ٤٦٧)، المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٦٩)، التقييد والإيضاح (ص٢٨٢)، نزهة النظر (ص١١٨)، الغاية في شرح الهداية (ص٢٢١)، تدريب الراوي (٢/ ٦٤٨)، تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠١٠)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (١/ ٣١٧).

(٢) انظر: المصباح المنير للفيومي (١/ ٣٣٤)، القاموس المحيط (٨٢٦).

(٣) انظر: شرح ألفية السيوطي للشيخ أحمد شاكر (ص١٠١).

(٤) نزهة النظر (ص٩٦).

والأمر في ذلك قريب، ولا يترتب على المغايرة في الاسم تغيير في الحكم؛ فإن حكم ما ثبت فيه هذا الخطأ هو الضعفُ على أي اسم كان؛ فهو نتيجة لعدم إتقان الراوي لما أخطأ فيه[١].

أقسامه، وأمثلته:

(١) مصحف في الإسناد.

مثاله: حديث عبد الله بْنِ أَبِي أَوْفَى، أن رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «الْوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ؛ لا يُبَاعُ ولاَ يُوهَبُ».

أخرجه ابن عدي[٢] من طريق: عُبَيد بن القاسم، عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى.

لكن الإسناد تصحف عند الطبري في تهذيب الآثار[٣]، فجعل الحديث من رواية (عبثر بن القاسم) عن إسماعيل، و(عبثر) ثقة ثبت[٤]، و(عُبَيد بن القاسم) كذاب[٥].

(٢) مصحف في المتن.

مثاله: ما أسنده الحاكم عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدُوسٍ قال: قَصَدْنَا شَيْخَنَا لِنَسْمَعَ مِنْهُ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «ادَّهِنُوا غِبًّا». فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اذْهَبُوا عَنَّا»[٦].

---

(١) تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠١٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٤).

(٣) انظر: الجوهر النقي لابن التركمان (١٠/ ٢٩٤)، إتحاف المهرة لابن حجر (٦/ ٥٢٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٧)، وراجع للفائدة: شرح منظومة لغة المحدث لطارق عوض الله (٣٩١).

(٥) الكامل (٧/ ٥٤).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص١٤٧).

سبب كثرة تصحيف بعض الرواة:

- الأخذ من الكتب، وعدم التلقي عن العلماء[1]، خاصة إذا انضاف إليه رداءة الخط، أو كونه غير منقوط، أو انتقال النظر من سطر إلى آخر، ونحو ذلك؛ وهذا يعرف بـ: (تصحيف البصر).
- وقد يكون ناشئًا عن اشتباه الكلمة بمثيلتها في الصوت؛ كاشتباه (عليم) بـ: (عظيم)، و(عاصم الأحول) بـ: (واصل الأحدب)؛ ويعرف هذا بـ: (تصحيف السمع)

هل يقدح التصحيف في الراوي؟

- التصحيف باب من أبواب أخطاء الرواة.
- الخطأ النادر أو القليل من الثقة لا يخرجه عن وصف الثقة، قال الإمام أحمد: (ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف!!)[2].
- المؤثر في رتبة الراوي وروايته هو ما أشعر بقلة ضبطه؛ ولا يكون ذلك إلا بكثرة وقوع الوهم في حديثه.

أشهر المصنفات في التصحيف:

- (تصحيفات المحدثين) لأبي أحمد العسكري (ت:٣٨٢هـ).
- (إصلاح غلط المحدثين) لأبي سليمان الخطابي (ت:٣٨٨هـ).
- (التطريف في التصحيف) للسيوطي (ت:٩١١هـ).

(١) انظر: فتح المغيث (٤/ ٥٨).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٧١).

حديث المختلط

مسائل الاختلاط:

تعريف الاختلاط لغة: الدمج والممازجة، ومنه: خَلَطَ الشيء بالشيء: قرن بينهما على صورة لا يتمايزان فيها غالبًا[(١)].

واصطلاحًا: سوء الحفظ الطارئ على حديث الثقات[(٢)]، ونسيان الراوي حديثه وعدم ضبطه له، بسبب يوجب ذلك[(٣)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

دخول حديث الثقة بعضه في بعض، وامتزاج خطأه بصوابه، وعدم تمييزه بين حديثه وحديث غيره.

أسباب الاختلاط:

أسباب الاختلاط متنوعة، ولكنه ترجع في الجملة إلى ثلاثة أسباب:

الأول: الطعن في السن: وممن حدث له: يزِيد بن أبي زِيَاد مولى بني هَاشم، قال ابن حبان: (كانَ يزِيد صَدُوقًا إِلَّا أَنه لما كبر سَاءَ حفظه وَتغَير؛ فَكَانَ يَتَلَقَّن)[(٤)].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٢٠٨-٢٠٩)، المصباح المنير (١/ ١٧٧)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٦٢).
(٢) المراد هنا: الثقة بالمعنى العام؛ فيشمل أعلاها وأدناها.
(٣) انظر: نزهة النظر (ص١٢٩)، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث لبشير عمر (١/ ٤٠١).
(٤) المجروحين (٣/ ١٠٠).

الثاني: المرض: ومن هؤلاء: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، قال الإمام أحمد: (عمي في آخر عمره، وكان يلقن فيتلقن؛ فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء)[1].

الثالث: وقوع مصاب أو حادث يَضْعُفُ العقل عن تحمله؛ فيذهب برشد صاحبه: ومن ذلك: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، قال هاشم بن القاسم: (إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي: كنا عنده وهو يُعَزَّى في ابن له، إذ جاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ عشرة آلاف من مالك وهرب، ففزع وقام ودخل إلى منزله، ثم خرج إلينا وقد أختلط)[2].

حكم حديث المختلط= ضوابط العلماء في روايات المختلطين:

اتفقت كلمة العلماء على أنه لا يحكم لروايات المختلط بحكم عام قبولًا أو ردًا، بل لا بد لقبول روايته أو ردها من قرينة ترجح أحد الأمرين، وغالب تصرفات النقاد ترتكز على واحد من أمور:

الأول: تمييز الرواة عنه:

- من كان سماعه قبل الاختلاط فقط: يُقبل حديثه.
- من كان سماعه بعد الاختلاط فقط: يرد حديثه.
- من كان سماعه قبل الاختلاط وبعده وتميّز الأول من الثاني: يقبل ما رواه عنه قبل الاختلاط فقط.
- من كان سماعه قبل الاختلاط وبعده ولم يتميّز الأول من الثاني: يرد حديثه[3].

---

(١) المختلطين للعلائي (ص٧٤)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٢).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٠-٢٥١).

(٣) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/ ١٦١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٨).

الثاني: تحديد وقت اختلاطه:

فما حَدَّث به المختلط بعد هذا الزمان يرد ولا يقبل[1].

الثالث: تحديد مكان اختلاطه:

فيقبل حديثه في بلد ولا يقبل في آخر، قال الإمام أحمد: (عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: ثقة كثير الحديث إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد)[2].

الرابع: هل إطلاق الاختلاط على الراوي يراد به المعنى الاصطلاحي؟

يعني: اضطراب العقل، أم المراد من إطلاقه ما يصيب الناس عادة في الكبر من عدم بقاء ضبطهم على حاله، أو نحو ذلك من المعاني التي لا تُخل بحديثه.

فالتغير هو بداية الاختلاط، وليس بلازم له، وقلَّ من يسلم منه بسبب الكبر، وقد قبل الأئمة روايتهم بلا تفصيل، إلا أن يوقف في رواية الراوي على خطأ ما فيُرَد هذا الخطأ فقط؛ شأنه شأن سائر الثقات.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سألت ابن عُلَيَّة عن الجُرَيْرِيِّ: أكان اختلط؟ قال: لا؛ كبر الشيخ فَرَقَّ)[3].

المؤلفات في الاختلاط:

- (المختلطين) لأبي بكر الحَازِميِّ (تـ:٥٨٤هـ).
- (المختلطين) للعلائي (تـ:٧٦١هـ).

---

(١) انظر: المختلطين للعلائي (ص٧٤).

(٢) المصدر السابق(ص٧٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٣٠٢)، وانظر: ترجمة (هشام بن عروة) في الميزان (٤/ ٣٠١-٣٠٢).

- (الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) لسبط ابن العجمي (تـ:٨٤١هـ).
- (الكواكب النَّيِّرَات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) لابن الكيال (تـ:٩٣٩هـ).
- (اختلاط الرواة الثقات، دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة) رسالة جامعية للدكتور عبد الجبار سعيد[1].

(١) وقد نُشرت في مكتبة الرشد – السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المجهول

مسائل رواية المجهول[1]:

تعريفه لغة: مأخوذ من (الجهل)، وهو نقيض العلم والمعرفة[2].

اصطلاحًا: من لم يعرفه العلماء، ولم يشتهر بطلب العلم، ولا يعرف فيه جرح ولا تعديل[3].

أنواع المجاهيل:

(١) مجهول العين والحال:

من له راوٍ واحدٍ فقط، ولم يوثقه معتبر.

حكم روايته:

مردودة عند عامة العلماء[4]، ومن هذا النوع:

- عمير بن إسحاق القرشي: لم يرو عنه إلا عبد الله بن عون.

فإذا انضم إلى هذا الواحد تزكية أحد أئمة الجرح والتعديل، زالت جهالته.

---

(١) علوم الحديث (ص٢٩٥)، الاقتراح (ص٥٠)، الموقظة (ص٧٩)، النكت للزركشي (٣/ ٣٧٤)، التقييد والإيضاح (ص١٤٤)، نزهة النظر (ص١٢٦)، فتح المغيث (٢/ ٤٦)، تدريب الراوي (١/ ٣٧٣).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٤٨٩).

(٣) الكفاية (ص٨٨).

(٤) الموقظة (ص٧٩)، وانظر: الباعث الحثيث (ص٩٧).

(٢) مجهول الحال = المستور:

وهو: من روى عنه راويان فأكثر، ولم يوثقه معتبر.

حكم روايته: الرد عند جماهير العلماء أيضًا؛ لأن رواية اثنين عنه لا تثبت له العدالة[١]، وإن كانت قد أزالت جهالة عينه.

وزوال جهالة الحال فيمن ليس فيه جرح ولا تعديل إنما يكون باختبار حديثه ومقارنته بأحاديث الثقات، وهو الطريق الذي سلكه أئمة الحديث للحكم على الرواة.

وقد لا يتهيأ للناقد تَبَيُّن حال الراوي إذا كان لم يرو إلا القليل؛ فيثبت له الوصف بالجهالة الموجبة لرد حديثه، حتى تندفع عنه شبهة الضعف بالمتابعة[٢].

(١) الكفاية (ص٨٩).

(٢) انظر: تحرير علوم الحديث (١/ ٤٨٣).

رواية المبتدع

مسائل رواية المبتدع[1]:

أنواع البدعة:

البدعة: إما أن تكون مكفرة، أو لا.

أولا: البدعة المكفرة:

المراد بها: إنكار أمر من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة.

حكم رواية صاحب البدعة المكفرة:

رواية صاحب البدعة المكفرة مردودة بإجماع.

ثانيًا: البدعة غير المكفرة:

المراد بها: ما سوى البدعة المكفرة.

حكم رواية صاحب البدعة غير المكفرة:

صاحب البدعة غير المكفرة له أحوال:

- إن كان من الضعفاء: ردت روايته أصالة؛ لضعفه.
- إن كان من أهل العلم الثقات المتقنين: قبلت روايته حتى لو كان داعية لبدعته؛ فإن علمه وأمانته تمنع من افتراض كذبه لنصرة مذهبه، وهذا هو

(١) علوم الحديث (ص٢٩٨)، الاقتراح (ص٥٩)، الموقظة (ص٨٥)، النكت للزركشي (٣/ ٣٩٧)، التقييد والإيضاح (ص١٤٨)، فتح المغيث (٢/ ٦١)، تدريب الراوي (١/ ٣٨٦).

الذي يتماشى مع تطبيقات النقاد وتصرفاتهم مع أحاديث من وصف بالبدعة غير المكفرة.

فالعبرة بأمانته وإتقانه، وما ورد عن الأئمة من رد أحاديث بعض أفراد هذا النوع؛ فيظهر أنه لملابسات خاصة.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المعتمد أن الذي تَردُّ بدعتُه روايتَه: من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه: فلا مانع من قبوله)[1].

(١) نزهة النظر (ص١٢٧).

مسائل الحديث المتروك[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (ترك)، وهو دال على التخلي والمفارقة، ومنه: (التَّرِكَة)[2].

اصطلاحًا: الحديث الذي تفرد به الراوي المتهم بالكذب[3].

سبب التسمية: المتروك مرغوب عنه، غير مستصحب في استدلال، أو اعتبار.

سبب التهمة بالكذب: أن يأتي الراوي الغير مشهور بطلب الحديث بأحاديثَ أسانيدُهَا صحاح لا يرويها سواه؛ مما يبعث الريبة في نفس الناقد، فيَتَّهم الراويَ بالكذب، ولكن لا يقال فيه: كذاب أو وضاع؛ لأننا لم نتيقن كذبه في الرواية[4].

مثاله: حديث عدى بن حاتم مرفوعًا: «يُؤمَر يوم القيامة بناس إلى الجنة، حتى إذا دنوا منها واستنشقوا رائحتها ونظروا إلى قصورها وما أعد الله لأهلها فيها، نودوا:

---

(١) النكت للحافظ (٢/ ٦٧٥)، نزهة النظر (ص١١٢)، الغاية في شرح الهداية (ص١٥٦)، فتح المغيث (١/ ٢٥١، ٣٣٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٠)، قفو الأثر لابن الحنبلي (ص٧٤)، شرح نخبة الفكر لملا علي القاري (ص٤٥٣)، قواعد التحديث (ص١٣١)، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص٢٣)، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي (١/ ٢٠١)، شرح لغة المحدث لطارق عوض الله (ص٤٢٩).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٣٤٥)، المصباح المنير (١/ ٧٤).

(٣) نزهة النظر (ص١١٢)، وزاد السيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٨٠): (أَوْ عُرِفَ بالكذب فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، أَوْ عرف بكَثِرة الْغَلَطِ، أَوِ الْفِسْقِ، أَوِ الْغَفْلَةِ).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٨٨) (٣/ ٢٢٨) (٣/ ٦٥٣).

اصرفوهم عنها لا نصيب لهم فيها؛ فيرجعون بحسرة ما رجع الأولون بمثلها، فيقولون: ربنا لو أدخلتنا النار قبل أن ترينا من ثوابك وما أعددت فيها لأوليائك، كان أهون علينا...»[(١)].

هذا الحديث من رواية: (حصين بن مُخَارق، أَبُو جُنَادَةَ) قال الذهبي: (متهم بالكذب)[(٢)].

تتمة:

لا يلتزم النقاد إطلاق وصف واحد على رواية المتهم بالكذب؛ وإنما العبرة بما دل على شدة الضعف والخطأ؛ كقولهم: حديث متروك، باطل، ساقط، واه، مطروح، منكر...إلخ[(٣)].

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٩٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٥١١) لسان الميزان (٧/ ٢٨).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (١/ ٣٧)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢٥).

الموضوع

مسائل الحديث الموضوع[1]:

تعريفه لغة: (الموضوع) اسم مفعول من (وضع)، مأخوذ من الضعة -بِفَتْحِ الضَّادِ وَكَسْرِهَا- وهي: الانحطاط في الرتبة[2].

اصطلاحًا: الكلام المكذوب المنسوب إلى النبي ﷺ عمدًا أو سهوًا، له إسناد أو ليس له[3].

سبب التسمية: سُمِّيَ بذلك لانحطاطِ رُتبتِهِ دائمًا؛ بحيث لا ينجبرُ أصلًا، ولا يستفاد به في معنى من المعاني.

حكم روايته: الموضوع شر أنواع الضعيف كلها؛ ولا تجوز روايته لأحد علم وضعه في أي معنى؛ سواء في ذلك الأحكام أو الفضائل، إلا مع بيان درجته والتحذير منه[4]؛ لحديث «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فهو أحدُ الكاذِبَين»[5].

---

(١) علوم الحديث (ص ٢٧٩)، الموقظة (ص٣٦)، الباعث الحثيث (ص ٧٨)، النكت للزركشي (٢/ ٢٥٣)، المقنع (١/ ٢٣٢)، الشذا الفياح (١/ ٢٢٣)، التقييد والإيضاح (ص١٣٠)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٠٦)، نزهة النظر (ص ١٠٧)، فتح المغيث (١/ ٣٠٩)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٣)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٢٨٤)، تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٣٩).

(٢) لسان العرب (٨/ ٣٩٧)، المصباح المنير (٢/ ٦٦٢)، القاموس المحيط (ص٧٧٢).

(٣) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٣٩).

(٤) انظر: نزهة النظر (ص١١٢).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٨).

وجه تسميته حديثًا: الموضوع عند التحرير ليس بحديث، وإنما ساغ ذلك مجازًا لأن:

- صورته صورة الحديث؛ مِنْ ذكر السند والمتن.
- باعتبار زعم واضعه.
- أن الحكم فيه بغلبة الظن، وليس بالقطع؛ فربما صدق الكذوب[١].

أسباب الوضع، وأصناف الوضاعين[٢]:

أسباب الوضع كثيرة ومتنوعة، وتختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، بل من شخص إلى آخر، **ومن أشهر هذه الأسباب:**

(١) الطعن في الإسلام[٣].

(٢) الوضع بزعم خدمة الدين[٤]، وممن اشتهر به: الكرَّامية، والصوفية.

(٣) العَصبيَّة المذهبية؛ كما حصل من بعضِ مقلدي المذاهب الأربعة[٥].

(٤) العَصبيَّة السياسية؛ كما فعلت الخوارج[٦]، والشيعة، وطوائف من المبتدعة.

(٥) اتِّباع هوى أصحاب المكانة والجاه[٧].

(٦) الإغرابُ لقصْدِ الاشتهارِ، أو تكثير الشيوخ، أو ادعاء الرحلة.

(٧) غرض دنيوي؛ كالتكسب والارتزاق، وعامة من يفعله القُصّاص[٨].

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٠٧).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٢٦)، نزهة النظر (ص١١١).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٢٩٧).

(٥) انظر: المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٥-٤٦).

(٦) انظر: لسان الميزان (١/ ٢٠٣).

(٧) انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص١٥٣).

(٨) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٧).

(٨) يلتحق بهذا: الوضع على سبيل الغلط والوهم = المختلطون، ونحوهم.

طرق معرفته:

(١) إقرار الواضع[١]، وهذه أقوى الصور.

(٢) ما ينزل منزلة الإقرار؛ كأن يصرح بالسماع من شيخ ويقوم الدليل القاطع على عدم لقياهما[٢].

القرائن التي تدل على الوضع:

هناك قرائن تدل على الوضع، ولكنها لا تكفي بمفردها للحكم على الحديث بالوضع، وإنما يصاحب ذلك خللٌ في الإسناد ظاهرٌ؛ كوجود أحد الكذابين فيه، وربما اجتهد الواضع فأخفى ما في الإسناد من خلل؛ فلا يدركه إلا النقاد المحققون[٣]، وهذا الباب مما يدخله الاجتهاد[٤]، وإن كان الغالب أن هذه المتون تروى بأسانيد واهية.

وهذه القرائن على صورتين:

أولًا: ما يؤخذ من حال الراوي:

(١) كأن يأتي الراوي بالحديث الذي لا يُعرَف، مفصلًا تفصيلًا ومطابقًا للواقعة مطابقة توقع في النفس الريبة[٥].

(٢) أن يتفرد راو معروف بالكذب برواية حديث.

---

(١) انظر: الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٠١)، حلية البشر لابن البيطار (ص ١٢٤٩).

(٢) انظر: المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٩).

(٤) انظر: الموقظة (ص٣٦).

(٥) انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم (ص ٥٦).

(٣) أن يكون الراوي مغال في تعصبه لمذهبه، ولا يعرف عند النقاد بالتوثيق، ويكون الحديث موافقًا له في بدعته.

ثانيًا: ما يستفاد من متن الرواية نفسه.

(١) عدم بلاغة متن الحديث وركاكة لفظه.

(٢) فساد المعنى؛ كالأحاديث التي يُكذِّبها الواقع[١].

(٣) ما يناقض النص الذي لا يحتمل التأويل ولم يقع فيه اختلاف، أو الإجماع المنعقد الذي ليس فيه احتمال.

(٤) اشتمال الحديث على مجازفات، وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير، أو الوعيد العظيم على الفعل الحقير.

أشهر المصنفات فيه:

- (تذكرة الموضوعات) لابن طاهر المقدسي (تـ:٥٠٧هـ).
- (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي (تـ:٥٩٧هـ).
- (اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي (تـ:٩١١هـ).
- (تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عراق (تـ: ٩٦٣هـ).
- (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني (تـ: ١٢٥٥هـ).

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٠١).

الشاذ

مسائل الحديث الشاذ[1]:

تعريفه لغة: المنفرد، يقال: شَذَّ الرجل يَشِذُّ وَيَشُذُّ: إذا خرج عن الجماعة[2].

اصطلاحًا: مخالفة المقبول لمن هو أوثق منه؛ سواء في الإسناد أوالمتن.

أو تفرد من لا تحتمل درجته في الضبط والاتقان هذا التفرد.

وعليه، فإن الشاذ صادق على صورتين:

إحداهما: الحديث الفرد المخالِف.

الثانية: الحديث الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد من الشذوذ والضعف[3].

وقولنا في التعريف: **(المقبول)** أولى من قول البعض في تعريف الشاذ: **(الثقة)** ليدخل فيه راوي الحديث الحسن[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، الكفاية للخطيب (ص١٤١)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٧٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٧، ٢٤٣)، التقريب للنووي (ص٤٠)، الاقتراح لابن دقيق (ص١٧)، المنهل الروي لابن جماعة (ص٥٠)، الموقظة (ص٤٢)، النكت للزركشي (٢/ ١٣٣)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٦٥)، التقييد والإيضاح (ص١٠٠)، النكت لابن حجر (٢/ ٦٥٢)، نزهة النظر (ص٨٤)، فتح المغيث (١/ ٢٤٤)، تدريب الراوي (١/ ٢٦٧).

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٦٥)، المصباح المنير (١/ ٣٠٧)، القاموس المحيط (١/ ٣٣٤).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٣).

(٤) انظر: نزهة النظر (ص٨٧)، فتح المغيث (١/ ٢٥٠).

مثاله: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ جَالِسًا وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَشْتُمُ أَبَا بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللهِ يَبْتَسِمُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بَعْضَ قَوْلِه؛ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُغْضَبًا، فَلَحِقَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، شَتَمَنِي وَأَنْتَ تَسْمَعُ، فَلَمَّا رَدَدْتُ عَلَيْهِ قُمْتَ وَتَرَكْتَنِي؟! قَالَ: «**إِنَّ المَلَكَ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَلَمَا رَدَدْتَ عَلَيْهِ وَقَعَ الشَّيْطَانُ؛ وَمَا كُنْتُ لِأَجْلِسَ مَعَ الشَّيْطَانِ**».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه:

(١) فرواه محمد بن عجلان[١]، عن سعيد المقبري، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي ﷺ.

(٢) وخالفه الليث بن سعد[٢]؛ فرواه عن سعيد، عن بَشِيرِ بْنِ المُحَرَّرِ، عن سَعِيد بن المُسَيِّب، عن النبي ﷺ مرسلًا، بدون ذكر أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فهذا حديث مخرجه واحد (سعيد المقبري) وقد رُوي عنه على وجهين (الموصول)، (المرسل)، وكلا الراويين عنه ثقة مقبول؛ فلا بد من معرفة الوجه المحفوظ عنه، وبمقارنة كل منهما بالآخر ضبطًا وحفظًا وتمكنًا في حديث سعيد المقبري ترجح حديث الليث بن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: (المرسل أصح)[٣]، وقال الدارقطني: (المرسل هو الصواب؛ ويشبه أن يكون ذلك من ابن عَجْلَان، والليث بن سعد -فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل-: أصح الناس رواية عن المَقْبُرِي)[٤].

---

(١) مسند البزار (٨٤٩٥).

(٢) سنن أبي داود (٤٨٩٦).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١٠٢).

(٤) العلل (٣/ ١٥٣).

محمد بن عجلان	سعيد المقبري	أبو هُرَيْرَةَ		النبي ﷺ
الليث بن سعد		بَشِيرُ بْنِ الْمُحَرَّرِ	سَعِيدُ بن الْمُسَيِّب	

حكمه:

الحديث الشاذ من أنواع الضعيف؛ لفقده شرطًا من شروط القبول.

مُقَابِلُه: المحفوظ[1]:

ويعني: الرواية الرجحة، والمحفوظ محفوظ حتى ولو لم تخالفه رواية شاذة، وإنما يستدل العلماء على شذوذ الرواية بمخالفتها للمحفوظ من الروايات[2].

تتمة:

إطلاق الشاذ في تطبيقات النقاد قليل، وإنما يكثرون من إطلاق النكارة على هذا النوع؛ بجامع أن هذه الروايات من أخطاء الرواة مما أنكر عليهم ولم يقبل منهم، والناظر في كتب العلل يدرك ذلك بوضوح.

ومن ذلك: ما أسنده الخطيب عن صَالِحَ بْن مُحَمَّدٍ الملقب: (جزرة) أنه قال: (الْحَدِيثُ الشَّاذُّ: الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ)[3].

(١) انظر: نزهة النظر (ص٨٤).

(٢) انظر: علل ابن أبي حاتم (٤/ ٥٦٣).

(٣) الكفاية (ص١٤١).

زيادة الثقة

مسائل زيادات الثقات[1]:

تعريفه لغة: الزيادة هي: النمو، والثقة: المؤتمن[2].

واصطلاحًا: أن يروي جماعة من الرواة الثقات حديثًا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة[3].

مواضع زيادة الثقة في الحديث:

- **زيادة في السند:** أن يزيد أحد الرواة راويًا لم يذكره غيره.
- **زيادة في المتن:** أن يزيد أحد الثقات لفظة أو جملة لم يأت بها بقية الرواة.

أمثلته:

مثال تطبيقي على زيادة الثقة في الإسناد:

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَأْتِهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ؛ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ وَلَيْسَ مَعَهُ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ...».

---

(١) معرفة علوم الحديث(ص١٣٠)، الكفاية للخطيب (ص٤٢٤)، علوم الحديث (ص٢٥٠)، التقريب للنووي (ص٤٢)، النكت للزركشي (٢/ ١٧٤)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨)، الشذا الفياح (١/ ١٩٢)، المقنع لابن الملقن (١/ ١٩١)، التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٩)، التقييد والإيضاح (ص١١١)، النكت للحافظ (٢/ ٦٨٦)، فتح المغيث (١/ ٢٦٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: لسان العرب (٣/ ١٩٨) (١٠/ ٣٧١).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٢٥).

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عليه:

(١) رواه إسماعيل بن أبي أويس[١]، ويحيى القَطَّان[٢]، وعبد الله ابن وهب[٣]، وخالد بن حميد[٤] -وغيرهم- عن مالك، عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ.

(٢) ورواه زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن مالك[٥]، عن المَقْبُرِي، عن أبيه ، عن أبي هُرَيْرَةَ.

- **الشاهد في هذا المثال**: زيادة والد المقبري (كيسان) بين سعيد المقبري وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زادها ثقة هو: (زيد بن أبي أُنَيْسَة)[٦].

مثال تطبيقي على زيادة الثقة في المتن:

حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَامَ فكبَّر فَرَفَعَ يدَيه، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ».

هذا الحديث يرويه عاصم بن كليب، واختلف عليه:

(١) رواه الثَّوْرِيُّ[٧]، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابن قيس، عَنْ ابن مسعود بهذا اللفظ.

(٢) وَرَواه عبد الله بن إدريس[٨] وأبو بكر النهشلي[٩]، وجماعة عن عاصم، فَقَالُوا كلُّهم: (إنَّ النبيَّ ﷺ افتتَحَ فَرَفَعَ يدَيه، ثُمَّ رَكَعَ فطبَّق وجَعَلَها بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ).

---

(١) البخاري (٦١٦٩).
(٢) مسند البزار (٨٤٧٦).
(٣) مشكل الآثار (١٨٩).
(٤) مسند الشاميين للطبراني (١٣٢٦).
(٥) صحيح ابن حبان (٧٣٦٢).
(٦) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٧-٣٩٨)، تقريب التهذيب (ص٢٢٢).
(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٢٣).
(٨) قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للبخاري (ص٢٨).
(٩) علل الدارقطني (٥/ ١٧٢).

وَلَمْ يقُلْ أحدٌ (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ) كما رواه الثوريُّ.

الثَّوْرِيُّ	عاصم	عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ	عَلْقَمَةُ ابن قيس	ابن مسعود	(ثُمَّ لَمْ يَعُدْ)
عبد الله ابن إدريس					لم يذكروا (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ)
أبو بكر النهشلي					
جماعة					

- **الشاهد في هذا المثال**: زيادة سفيان الثوري لفظة: (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ) التي تفيد أن النبي ﷺ رفع يديه في تكبيرة الإحرام فقط.

حكم زيادة الثقة: التحقيق في مذاهب النقاد أن زيادة الثقة ليس لها حكم مطرد بالقبول أو الرد، بل يرجح في كل حديث بحسب القرائن والملابسات المصاحبة له:

فإن ترجح كون الراوي قد حفظ ما لم يحفظه غيره: فهي زيادة من الثقة مقبولة.

وإن ترجح كونها وهمًا جرى على صاحبها بمقتضيات البشرية: كانت شاذة مردودة[1].

قال العلائي: (كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن -كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم -يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كُلّي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يَقْوَى عند أحدهم في كل حديث)[2].

---

(١) انظر: الكفاية (ص٤٢٤)، علوم الحديث(ص٢٥٠)، التقريب (ص ٤٢).

(٢) انظر: الكفاية (ص٤٢٤-٤٢٥)، النكت للحافظ (٢/ ٦٠٤)، فتح المغيث (١/ ١٩٧).

- ما نقل عن بعض النقاد من إطلاق القول بـ: (أن الزيادة من الثقة مقبولـة)، فإنما مرادهم: قبول الزيادة في مثل هذه المواضع الخاصة[1].
- لا يشترط لرد زيادة الثقة أن تكون مخالفة لما رواه غيره، وهذا ظاهر جلي مـن تطبيقات النقاد؛ فإن المخالفة من مرجحات الضعف وليست شرطًا له.
- زيادات الصحابة بعضهم عـلى بعـض مقبولـة باتفـاق، وليسـت داخلـة في هذا الباب[2].

مظانُّ زيادات الثقات:

(١) **المستخرجات، ومنها:**

- (المستخرج على مسلم) لأبي عوانة الإسفراييني (تـ: ٣١٦هـ).
- (المستخرج على البخاري) لأبي بكر الإسماعيلي (تـ: ٣٧٠هـ).
- (المستخرج على كل منهما) لأبي نعيم الأصبهاني (تـ:٤٣٠هـ).

(٢) **كتب السنن التي تعتني بذكر الأوجه المتعددة للحديث الواحد ، ومنها:**

- (السنن الكبرى) للنسائي (تـ:٣٠٣هـ).
- (السنن) للدارقطني (تـ:٣٨٥هـ).
- (السنن الكبرى) للبيهقي (تـ: ٤٥٨هـ).

(٣) **كتب العلل: ومن أشهرها:**

- (العلل) لابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ).
- (العلل) الدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ).

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨).

(٢) انظر: النكت على كتاب الصلاح (٢/ ٦٩١-٦٩٢).

تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف

مسائل تعارض الوصل مع الإرسال[1]:

تمهيد:

هذه المسألة تطبيق عملي وفرع أصيل عن مسألة زيادات الثقات؛ فإن الوصل زيادة بالنسبة للإرسال، وكذلك الرفع زيادة بالنسبة للوقف[2].

تعريف التعارض لغة: تَفَاعُلٌ من (العُرْضِ) -بِضَمِّ العَيْنِ- وهو: الناحية والجهة، وكأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عُرْضِ بعض فيمنعه من النفوذ إلى حيث وُجِّهَ[3]، وعارضَ فلان فلانًا: ناقضه في كلامه وقاومه[4].

اصطلاحًا: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة[5].

والممانعة هنا معناها: أن (الوصل مع الإرسال)، أو (الوقف مع الرفع) كل منهما مقابل للآخر، ومعارض له، ومانع له حتى يثبت أحدهما.

---

(١) الكفاية (ص٤٠٩)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٢٨)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٢٧)، النكت لابن حجر(١/ ١٠٠)، (٢/ ٦٦٣، ٦٩٥)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٤٢٦)، فتح المغيث (١/ ٢١٤)، الغاية في شرح الهداية (ص١٧٧)، توضيح الأفكار (١/ ٣٠٨)، التنكيل للمعلمي (٢/ ٧٧١)، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (ص٢٣٢).

(٢) انظر: النكت للحافظ (٢/ ٦٨٧)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢١٤).

(٣) البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٢٠).

(٤) الصحاح (٣/ ١٠٨٢)، لسان العرب (٧/ ١٦٨)، البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٢٠)، المصباح المنير (٢/ ٤٠٢).

(٥) البحر المحيط للزركشي (٨/ ١٢٠).

صورته: أن يروي الراوي الحديث متصلًا ويخالفه غيره فيرويه مرسلًا، أو يرويه الأول مرفوعًا ويخالفه آخر فيجعله موقوفًا على الصحابي.

مثال تعارض الوصل مع الإرسال:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَأُتِيَ بِطَعَامٍ، فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «**ادْنُوَا فَكُلَا**» ، فَقَالَا: إِنَّا صَائِمَانِ، فَقَالَ: «**اعْمَلُوا لِصَاحِبَيْكُمُ، ارْحَلُوا لِصَاحِبَيْكُمُ، ادْنُوَا فَكُلَا!**».

هذا الحديث يرويه الأوزاعي، واختلف عليه:

١- فرواه سفيان الثوري، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي ﷺ مرفوعًا(١).

٢- ورواه: محمد بن شعيب بن شابور(٢)، والوليد بن مسلم(٣)، ويحيى بن حمزة(٤)، وغيرهم(٥)، الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن النبي ﷺ مرسلًا، بدون ذكر أبي هريرة.

<table>
<tr><td rowspan="4">الثوري</td><td rowspan="4">الأوزاعي</td><td rowspan="4">يحيى
ابن أبي كثير</td><td>أبو سلمة</td><td>أبو هريرة</td><td rowspan="4">النبي ﷺ</td></tr>
<tr><td rowspan="3">أبو سلمة</td></tr>
<tr><td>محمد بن شعيب</td></tr>
<tr><td>الوليد بن مسلم</td></tr>
<tr><td>يحيى بن حمزة</td></tr>
</table>

(١) أخرجه أحمد (٨٤٣٦)، وابن خزيمة (٢٠٣١).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٥٨٥).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٥٨٦).

(٤) ينظر: العلل للدارقطني (٩/ ٢٨١).

(٥) المصدر السابق.

مثال تعارض الوقف مع الرفع:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رَسُولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا**...».

هذا الحديث يرويه الأوزاعي، واختلف عليه:

(١) فرواه مُحَمد بن كثير[١] ومُبَشِّر بن إسماعيل[٢] وعُقْبَةُ بن علقمة[٣] عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ (مرفوعًا).

(٢) وخالفهم شعيب بن إسحاق[٤]؛ فرواه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ (موقوفًا).

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: يروون هذا الحديث من حديث الأوزاعي مرفوعًا)[٥].

كأنه يشير إلى أنه محفوظٌ مرفوعًا، وأن الرفع فيه زيادة مقبولة من ثقة، وقد تابع الأوزاعي على رفعه: (هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوَائِيُّ) عند مسلم في الصحيح[٦].

مُحَمد بن كثير	**الأوزاعي**	**يحيى بن أبي كثير**	**أبو سلمة**	**أبو هُرَيْرَةَ**	**النبي ﷺ**
مُبَشِّر بن إسماعيل					
عُقْبَةُ بن علقمة					×
شعيب بن إسحاق					

(١) مسند البزار (٨٥٨٩).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٣٤٠٠).

(٣) خَرَّجَه محمد بن أحمد الطوسي في: الثاني من حديث أبي العباس الأصم (ص٥٨).

(٤) حكاه ابن أبي حاتم في العلل (٣/ ٩٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) رقم: (٧٦٠).

حكمه:

ليس في تعارض الوصل مع الإرسال، أو تعارض الوقف مع الرفع حكم مطرد بالقبول أو الرد؛ بل يرجح في كل حديث بحسب القرائن والملابسات المصاحبة له:

فإن ترجح كون الراوي قد حفظ ما لم يحفظه غيره: فهي زيادة من الثقة مقبولة.

وإن ترجح كونها وهمًا جرى على صاحبها بمقتضيات البشرية: كانت شاذة مردودة[1].

أشهر المصنفات فيه:

- (بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل) لابن حجر (تـ:٨٥٦هـ).
- (مزيد النفع لمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع) لابن حجر.

(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص٤٢٤-٤٢٥)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٢٤-٤٢٥)، التقريب للنووي (ص ٤٢).

المزيد في متصل الأسانيد

مسائل المزيد في متصل الأسانيد[1]:

تعريفه لغة: (المزيد) من الزيادة، و(المتصل) ضد المنقطع، و(الأسانيد) جمع إسناد.

اصطلاحًا: زيادة راو خطأ في إسناد متصل[2].

مثاله: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رَسُولُ اللهِ ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

هذا الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عليه على أوجه:

الأول: عنه عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ. قاله (عبد الله بن مَسْلَمَة[3]، وعبد الرحمن بن مهدي[4]، والشَّافِعِي[5]، وسائر رواة الموطأ).

الثاني: عنه عن المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ. قاله (بشر بن عمر الزهراني)[6].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٨١)، التقريب للنووي (ص٩١)، الباعث الحثيث (ص١٧٦)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧)، المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٨٦)، الشذا الفياح (٢/ ٤٧٧)، التقييد والإيضاح (ص٢٨٩)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٦)، نزهة النظر (ص١١٧)، فتح المغيث (٤/ ٧٤)، تدريب الراوي (٢/ ٦٦١)، فتح الباقي (٢/ ١٨٤)، توجيه النظر للجزائري (٢/ ٥٩٥).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص ١١٧).

(٣) سنن أبي داود (١٧٢٤).

(٤) مسند أحمد (٧٢٢٢).

(٥) مسند الشافعي (ص١٧١).

(٦) سنن أبي داود (١٧٢٤)، صحيح ابن خزيمة (٢٥٢٣).

وعند النظر، يتّضح أن المقبري من المكثرين من الرواية عن أبي هريرة، وعن والـده كيسان عن أبي هريرة؛ فسماعه منهما صحيح مشهور، والإسناد متصل على كل حال.

ولكن سائر الرواة عن مالك لا يذكرون والد سعيد في الإسناد؛ وزيادة (عـن أبيـه) خطأ على مالك، والإسناد متصل بدونها كما قال الحافظ[1].

<table>
<tr><td rowspan="4">النبى ﷺ</td><td rowspan="4">أبو هُرَيْرَةَ</td><td colspan="2">أبوه</td><td rowspan="4">مالك</td><td>بشر بن عمر الزهراني</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="3">سَعِيد المَقْبُرِي</td><td>عبد الله بن مَسْلَمَة</td></tr>
<tr><td>عبد الرحمن بن مهدي</td></tr>
<tr><td>الشَّافِعِي، وسائر رواة الموطأ</td></tr>
<tr><td colspan="2">سَعِيد المَقْبُرِي</td></tr>
</table>

شروطه:

(١) أن يكون هناك زيادة راو في موضع أو أكثر.

(٢) أن تكون الزيادة مرجوحة.

(٣) أن يكون الإسناد الناقص متصلًا بدون هذه الزيادة.

(٤) أن توجد قرينة تدل على سلامة السند الناقص من الانقطاع؛ كالتصريح بالسماع في هذا الموضع، أو نص النقاد على أن الوجه الناقص هو المحفوظ.

فإن قامت قرينة على أن الراوي سمع الحديث من الشيخ على الوجهين، فلا مانع من قبولهما جميعًا[2]، والأمر كله راجع لاجتهاد العلماء.

أشهر المصنفات فيه:

- (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) للخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ).

---

(١) الفتح (٢/ ٥٦٩)، وأعاده في تغليق التعليق (٢/ ٤١٩)، وانظر: علل الدارقطني (١٠/ ٣٣٥).

(٢) انظر: شرح علل ابن أبى حاتم لابن عبد الهادي (ص٢٨٩)، وعلل الدارقطني (١٢/ ٤٣٤).

المنكر

مسائل الحديث المنكر[1]:

تعريفه لغة: اسم مفعول من (أنكر)، وأصله في اللغة: عدم المَعْرِفَةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا القَلْبُ[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨].

اصطلاحًا: مخالفة الراوي الضعيف للثقة.

الفرق بين المنكر والشاذ: يفترق المنكر عن الشاذ -بحسب ما استقر الاصطلاح- في: (وصف الراوي)؛ فراوي الشاذ مقبول، وراوي المنكر ضعيف[3].

مثاله: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخِتَانُ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ**».

هذا الوجه يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه:

(١) فرواه عبد الرحمن بن إسحاق[4] عنه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

(٢) ورواه مالك بن أنس عنه[5]، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

---

(١) علوم الحديث (ص٢٤٤)، التقريب (ص٤١)، الاقتراح (ص١٧)، المنهل الروي (ص٥١)، الموقظة (ص٤٢)، النكت للزركشي (٢/ ١٥٥)، التقييد والإيضاح (ص١٠٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٦٧٤)، نزهة النظر (ص٨٦)، فتح المغيث (١/ ٢٤٩)، تدريب الراوي (١/ ٢٧٦).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٤٧٦)، لسان العرب (٥/ ٢٣٣).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص٨٧).

(٤) مسند البزار (٨٤٦٧).

(٥) الموطأ (١٩٢٧).

وكما هو ظاهر، فإن مخرجه ومداره واحد (سعيد المقبري) وقد رُوي عنه (مرفوعًا): تفرد به (عبد الرحمن بن إسحاق) وهو متكلم فيه، وروي (موقوفًا) من طريق الإمام (مالك).

فهذه مخالفة من الضعيف للثقة؛ فحديث الضعيف منكر، وحديث الثقة معروف.

قال الإمام الدارقطني: (الصواب ما رواه مالك)[1][2].

عبد الرحمن بن إسحاق	سَعِيد المَقْبُرِي		أبو هُرَيْرَةَ	النبي ﷺ
مالك	سَعِيد المَقْبُرِي	أبوه		×

حكمه:

الحديث المنكر حديث ضعيف مردود؛ لاجتماع وصفين فيه:

- ضعف راويه.
- مخالفة الثقات.

مُقَابِلُه:

يقابل الحديث المنكر: الحديث (**المعروف**)[3]، ويعني: الرواية الرجحة، والمعروف معروف حتى ولو لم تخالفه رواية منكرة، وإنما يستدل العلماء على نكارة الرواية بمخالفتها للمعروف من الروايات.

---

(١) العلل (٨/ ١٤٢)، وقد صح الرفع من حديث أبي هريرة من وجه آخر، أخرجه البخاري (٥٥٥٠).
(٢) وانظر: علل الحديث لابي أبي حاتم (٥/ ٣٥٩)، نزهة النظر (ص٨٦).
(٣) نزهة النظر (ص٨٦).

تتمات:

(١) استعمال المنكر عند النقاد المتقدين أوسع وأشمل مما استقر عليه الاصطلاح؛ فيطلق عندهم على مخالفة الثقة لمن هو أوثق، وكذا على تفرده بما لا يحتمل، وكذلك على تفرد الضعيف بلا مخالفة، وكذا على مخالفته الثقات[(١)]؛ فالذي استقر عليه الاصطلاح في الواقع هو تخصيص (المنكر) ببعض صوره.

(٢) إطلاق المعروف في مقابل المنكر هذا الذي استقر عليه الاصطلاح، ولكن وقع في كلام النقاد مقابلته بالمحفوظ، والأمر في ذلك واسع.

ومن ذلك، أن الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ سئل عن حديث: «**ليس بكاذب من أصلح بين الناس فقال خيرًا أو نمى خيرًا**»، فقال:

(روى هذا الحديث عبد الوهاب بن أبي بكر، عن الزهري: وهذا منكر؛ ولم يأت بالحديث المحفوظ الذي عند الناس)[(٢)].

(١) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦، ٥٠٦، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٩٨، ٦١٧، ٦٣١، ٦٤٣).
(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٣٥٨-٣٥٩)، وانظر: الضعفاء الكبير (١/ ٩٣) (٢/ ٣٠٥) (٣/ ٣٥٣).

المعلّ

مسائل الحديث المعل[1]:

تعريفه لغة: ما فِيهِ عِلَّةٌ، والعلة: المرض[2].

اصطلاحًا: الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[3].

تعريف العلة: سبب خفي قادح في الحديث، يظهر بتتبع الطرق والمقارنة بينها[4].

مكان وقوع العلة:

العلة تقع في الإسناد -وهو الأكثر- كما تقع في المتن.

مثال العلة في الإسناد:

حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة قدوم ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رَسُولِ الله ﷺ، وفيه: «قال : أيكم محمد؟ ورسول الله ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا له : هذا الأبيض المتكئ ، فقال له الرجل : يا ابن عبد المطلب، فقال له ﷺ: قد أجبتك...».

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥٩)، التقريب للنووي (ص٤٣)، المنهل الروي (ص٥٢)، الموقظة (ص٥٢)، النكت للزركشي(٢/ ٢٠٤)، المقنع لابن الملقن (١/ ٢١١)، التقييد والإيضاح (ص١١٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٧١٠)، نزهة النظر (ص٧٠)، فتح المغيث (١/ ٢٧٣)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤)، تحرير علوم الحديث (٢/ ١٠٢٧).

(٢) انظر: المصباح المنير (٢/ ٤٢٦)، القاموس المحيط (ص١٠٣٥).

(٣) التقييد والإيضاح (ص ١١٦)، النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٠١).

(٤) المصدر السابق، نزهة النظر (ص٧٠).

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه:

(١) فرواه عُبَيْد الله العُمَرِي[١] وأخوه عبد الله العمري[٢]، عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وخالفهم الليث بن سعد[٣]؛ فرواه عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال أبو حاتم الرزاي: (هَذَا وَهَمٌ؛ حديث رواه الليث أشبه)[٤]. وقال الدارقطني: (وهموا فيه على سَعِيد، والصواب ما رواه الليث بن سعد)[٥].

فالوجه الأول معل مع أن طريق (عبيد الله العمري) متصل رجاله ثقات، وقد قبل العلماء أحاديث كثيرة بهذا الإسناد، وقد انضم إليه رواية (عبد الله) على ضعفه.

لكنه بجمع الطرق ظهرت العلة القادحة؛ وأن الحديث حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولذلك أخرج البخاري هذا الوجه دون غيره.

<table>
<tr><td rowspan="3">النَّبِيُّ ﷺ</td><td colspan="2" rowspan="2">أبي هُرَيْرَةَ</td><td rowspan="3">سَعِيد المَقْبُرِي</td><td>عُبَيْد الله العُمَرِي</td></tr>
<tr><td>عبد الله العُمَرِي</td></tr>
<tr><td>أنس</td><td>شريك بن أبي نمر</td><td>الليث بن سعد</td></tr>
</table>

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢٤١٥).
(٢) مسند البزار (٨٥٥٥).
(٣) صحيح البخاري (٦٣).
(٤) علل الحديث (٢/ ٤٠٨).
(٥) العلل (٨/ ١٥١).

مثال العلة في المتن:

حديث الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالأُولَى مِنْ صَلاَةِ الفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الفَجْرِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الفَجْرُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ**».

هذا الحديث اختلف فيه على الزهري:

(١) فرواه شُعيب بن أبي حمزة[١]، ومعمر بن راشد[٢]، وعمرو بن الحارث[٣]، وغيرهم، عن الزهري، به.

(٢) ورواه مالك -منفردًا- عن الزهري: أن الاضطجاع قبل سنة الفجر، وليس بعدها[٤].

فهذا الحديث قد وقع فيه الخلاف بين الإمام مالك وسائر رواة الحديث عن الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وهذه علة في المتن.

قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: (كذا قاله مالك، والعدد أولى بالحفظ من الواحد...)[٥].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (خالفه أصحاب الزهري عن عروة؛ فذكروا الاضطجاع بعد الفجر، وهو المحفوظ)[٦].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٦).
(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٠).
(٣) أخرجه مسلم (٧٣٦).
(٤) أخرجه مسلم (٧٣٦)، وأحمد (٢٤٠٧٠).
(٥) السنن الكبرى (٣/ ٦٣).
(٦) فتح الباري (٣/ ٤٤).

الطريق إلى معرفة العلة:

- تخريج الحديث تخريجًا موسعًا.
- المقارنة بين الأوجه التي روي بها الحديث.
- حصر أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواة.
- تمييز تفردات الرواة، ومخالفاتهم.
- النظر في مكانة كل راوٍ من الحفظ والضبط والإتقان، والتمكن من حديث هذا الشيخ.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[1].

أجناس العلل[2]:

أجناس العلل كثيرة ومتشابكة، وقد سبقت الإشارة إلى أن منها ما يقع في الإسناد وما يقع في المتن، وسبق معنا بحث عدة أجناسٍ للعلة –هي الأكثر شيوعًا– في هذا الباب.

ومما يكون منها في الإسناد:

(١) تعارض الوصل والإرسال.

(٢) تعارض الرفع والوقف.

(٣) المزيد في متصل الأسانيد.

(٤) المقلوب من الأسانيد.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٩٥)، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥٩).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٢٦٣)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤)، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي (١/ ٢٤٩).

ومما سبق من أجناس العلة في المتن:

(١) القلب في المتون.

(٢) الإدراج الواقع في متن الحديث.

(٣) زيادة الثقة لفظة في المتن.

وقد نص العلماء على أن المعلل يشملها إذا كان الحديث من روايات الثقات.

أشهر المصنفات في المعل:

- (العلل) ليحيى بن معين (تـ: ٢٣٣هـ).
- (العلل) لعلي بن المديني (تـ: ٢٣٤هـ).
- (العلل) لأحمد بن حنبل (تـ: ٢٤١هـ).
- (المسند المعلل) ليعقوب بن شيبة (تـ: ٢٦٢هـ).
- (العلل) للترمذي (تـ: ٢٧٩هـ).
- (العلل) للخلال (تـ: ٣١١هـ).
- (العلل) لابن أبي حاتم الرازي (تـ: ٣٢٧هـ).
- (العلل) للدارقطني (تـ: ٣٨٥هـ).

أنشطة:

النشاط الأول: اذكر تعريف الحديث الضعيف، وبين العلاقة بين شروط الصحة وضعف الحديث.

النشاط الثاني: بَيِّنْ نوع الضعف فيما يلي:

المعلق – المقلوب – المصحف– المزيد في متصل الأسانيد – المعلّ – الموضوع – المنقطع – حديث المختلط– الشاذ – المعضل – المجهول – المرسل – المدلَّس – المدرج – المضطرب – رواية المبتدع – المتروك– المنكر – المرسل الخفي.

النشاط الثالث: مثل على ما يلي من غير ما ذكر في المقرر، شريطة أن يكون من بحثك الخاص.

مدرج الإسناد – المضطرب – المقلوب – المرسل – المدلس– المزيد في متصل الأسانيد – المعلق.

النشاط الرابع: من خلال تعريف التدليس، بين سبب اختصاصه برواية الراوي عمن سمع منه، دون روايته عمن عاصره.

النشاط الخامس: من خلال اطلاعك على خلاف العلماء في قبول رواية المبتدع، أي الأقوال من وجهة نظرك أقرب لتطبيقات البخاري ومسلم في صحيحهما.

تناقش كل مجموعة هذا الموضوع، ثم تقارن ما توصلت إليه مع باقي المجموعات.

النشاط السادس: بالرجوع إلى كتاب (نزهة النظر)، اذكر ترجيح الحافظ في الفرق بين المرسل والمدلس، وبين المصحف والمحرف.

النشاط السابع: من خلال تعريف الحديث المعل، ما هي أنواع الحديث الضعيف الأخرى التي يمكن أن تندرج تحت هذا الوصف؟

النشاط الثامن: من خلال المناقشة مع زميلك، بين رأيك في إفراد الحديث الشاذ عن الحديث المعل، مع أنه عند التأمل نجد أن بينهما شبهًا كبيرًا.

النشاط التاسع: لخص بأسلوبك العلاقة بين: مدرج الإسناد والمزيد في متصل الأسانيد.

النشاط العاشر: اسرد قائمة تحوي أهم الكتب القديمة والمعاصرة التي تناولت الجانب التطبيقي لعلل الحديث.

النشاط الحادي عشر: احْصِ المصطلحاتِ الواردةَ في هذا الدرس، ثم ضعها في جدول من عمودين؛ الأول للمصلح، والثاني لتعريف المصطلح بعبارة مبتكرة من تأليفك.

النشاط الثاني عشر: من خلال تحليلك لمفردات هذه الوحدة، استخرج أهم المضامين، مسترشدًا بما يلي:

١ - الترتيب المنطقي لمفرداتها.

٢ - علاقتها بالوحدة السابقة واللاحقة.

٣- رؤيتك لما كان يمكن أن يضاف إليها من مفردات.

٤ - أهمية هذه الوحدة ضمن حلقات دراسات علم المصطلح.

النشاط الثالث عشر: بعد دراستك لهذه الوحدة، ارسُم خريطة ذهنية تحوي المفاهيم الواردة فيها باختصار.